



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique



UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

المرجع: كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم: القانون الخاص

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

الحقوق المالية بعد الطلاق

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

التخصص: قانون خاص

الشعبة: الحقوق

تحت إشراف الدكتور :

من إعداد الطالب:

عسال سمير

أعضاء لجنة المناقشة

د. زواتين خالد.....رئيسا

د. بن فريحة رشيد.....مشرفا مقرر

د. بن بدرة عفيف.....مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

مناقشة يوم 2020/11/09

شكر و تقدير

أول من يشكر ويحمد أثناء الليل وأطراف النهار هو العلي القهار الأول والآخر
الذي أغرقنا بنعمه التي لا تعد ولا تحصى مكننا بفضلته من إتمام هذا العمل

المتواضع

إن واجب الوفاء والإخلاص يدعونا إن نتقدم بشكر الجزيل والتقدير إلى كل من
ساعدنا في هذا العمل من قريب أو بعيد ونخص بالذكر الأستاذ القدير الدكتور
رشيد بن فريجة على توجيهاته و نصائحه التي ساهمت إلى حد كبير في انجاز هذا
العمل المتواضع وكان لنا نعم المشرف وكل أستاذ قدم لنا يد المساعدة بتقديمهم لنا
النصائح والإرشادات القيمة.

إلى كل من ساندنا من قريب و بعيد في انجاز هذا العمل

إهداء

أهدي عملي هذا، إلى والدي الكريمين حفظهما الله

و أطال في عمرهما على الصحة و الطاعة.

إلى زوجتي الغالية إلى وعائلتها الكريمة وخاصة أبوها

إلى إخوتي حفظهما الله.

إلى كل من ساندوني بمحبتهم و دعواتهم لي دوما بتوفيق

و نجاح إلى عائلتي و زملائي.

إلى من اتسعت دائرة سعادتي بوجودهم.

إلى كل من يعرفني ويحب العلم و يسعى إليه .

مقدمة

تعد الأسرة الخلية الأساسية لتكوين المجتمع، وهذا ما يفسر الاهتمام الكبير التي تحضى به على كافة المستويات خاصة من جانب توفير كافة الضمانات لحمايتها ومن ثم حماية الأفراد المكونين لها، وبالتالي حماية المجتمع، إلا أن هذه الخلية بات يهددها خطر الطلاق، حيث أصبح ظاهرة تؤثر على المجتمعات بصفة عامة، فواقعة الطلاق ليست مجرد تصرف ثنائي بل هي تصرف اجتماعي ينعكس أثره مباشرة على المجتمع، إلا أنه قد يكون هو الحل في بعض الأحيان، فقد أجازت الشريعة الإسلامية الطلاق بآيات من الكتاب لقوله تعالى: "الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان".

فهذا النص من القرآن الكريم يدل على أن الطلاق وإن كان مشروعاً إلا أنه لا ينبغي اللجوء إليه إلا عند الضرورة وذلك لما يترتب عليه من هدم الأسرة ولذا يستوجب حماية هذه الأسرة المتفككة من الناحية المادية وخاصة في حالة وجود أولاد قصر حتى لا ينحرفون ويكونون خطر على المجتمع.

من هذا المنطلق فالطلاق يترتب عليه آثار منها تلك المرتبطة بالمرأة المطلقة وأخرى مرتبطة بالمحزون والأم الحاضنة وتسمى بالحقوق المالية التي هي موضوع بحثنا، فهي تلك الحقوق التي يمكن تقويمها بالمال وتنتج عن معاملات مالية بين الأفراد التي تعقب إيقاع الطلاق.

بحيث أن حقوق الأسرة من الحقوق الشخصية في الأصل وهذه الحقوق هي حقوق تخص المرأة المطلقة والتي تشمل الصداق المؤخر إن وجد ونفقة المعتدة والمتعة مع تعيين مسكن لقضاء فترة العدة إضافة إلى حقها في متاع البيت من جهاز، كما أنها تنفذ من حقوق مالية أخرى إلى جانب المحزون، باعتبارها حاضنة من الولادة إلى غاية بلوغ الولد المحزون سن العاشر أو إلى السادس عشر في حالة تمديد سن الحضانة بالنسبة للاستفادة من أجرة الحضانة والسكن، وإلى غاية بلوغ سن الرشد.

لقد تناولنا كل هذه الحقوق من منطلق الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري، حيث وجدنا المشرع الجزائري حدد هذه الحقوق، كما رتب عقوبات في حالة الامتناع عن دفع النفقة ونص عليها صراحة في المادة 331 من ق.ع.ج.



وتتجلى أهداف هذا الموضوع وأهميته من خلال الوقوف على ما جاء في قانون الأسرة الجزائري، المعدل فيما يتعلق بآثار الطلاق ومدى التوافق بينه وبين الفقه الإسلامي.

موضوع الحقوق المالية بعد الطلاق موضوع ذات أهمية خاصة، لأنه يتعلق بمصير الأم والأولاد بعد الطلاق.

قمنا ببيان مدى اهتمام المشرع الجزائري بالمطلقة وأولادها، باعتبارها المحل المقصود به، وهذا بتعويض الزوجة عن الضرر اللاحق بها جراء الطلاق التعسفي الواقع.

للقوف عند أهمية هذا الموضوع والوصول إلى الأهداف السالفة الذكر نطرح الإشكالية التالية: **ما مدى تطبيق المشرع الجزائري أحكام الشريعة الإسلامية فيما يخص الحقوق المالية للمرأة المطلقة؟**

للإجابة على الإشكالية المطروحة وكذا التساؤلات، اعتمدنا على المنهج التحليلي وذلك من خلال تحليلنا للمواقف الفقهية من جهة وموقف المشرع الجزائري من جهة أخرى، فرجعنا أولاً إلى الأصل التشريعي لقانون الأسرة الجزائري أي الفقه الإسلامي، موضحين مواقف المذاهب الفقهية في كل حالة على حدى وباختصار، ثم التطرق إلى موقف قانون الأسرة الجزائري.

وعلى ضوء ما سبق سيؤدي بنا إلى تقسيم موضوعنا إلى فصلين نتناول الحقوق المالية المطلقة في الفصل الأول، والحقوق المالية للحاضنة في الفصل الثاني.

الفصل الأول

الحقوق المالية للمطلقة

الفصل الأول: الحقوق المالية للمطلقة

نظرا لكون العلاقة الزوجية حق خالص للزوج فإنه من حكمة الله تعالى وعدله أن جعل للمطلقة حقوق لتخفيف الضرر عنها، والتي تتمثل في نفقة العدة طيلة فترة العدة والإهمال في حالة عدم التزام الزوج بالنفقة قبل وقوع الطلاق بينهما، ومتعة المطلقة جبرا لخاطرها وإذا كان الطلاق تعسفيا انفراد بميزة استحقاق المطلقة للتعويض المالي، كما لها الحق في متاع البيت الزوجية، فغالبا ما تساهم في تكوين متاع البيت عبر الجهاز أو شراء بعض اللوازم الخاصة إذا كانت عاملة¹.

عليه ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تشمل تفصيل كل من هذه الحقوق: حق المطلقة في النفقة والسكن (مبحث أول)، متعة المطلقة وتعويضها عن الضرر اللاحق بها جراء الطلاق التعسفي (مبحث ثان)، حق المطلقة في المهر وفي متاع بيت الزوجية (مبحث ثالث).

المبحث الأول: حق المطلقة في النفقة

للمطلقة الحق في النفقة والسكن طيلة فترة العدة، كما لها نفقة الإهمال في حالة عدم التزام الزوج بالإلتفاق عليها طيلة الفترة العدة، وكذا من تاريخ رفع دعوى الطلاق إلى غاية صدور حكم القاضي بالطلاق، كما يمكن المطالبة بها لمدة سنة قبل الحكم بناء على بينة.

وعليه فإننا من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مطلبين:

الحق في نفقة العدة والسكن (مطلب أول)، نفقة الإهمال (مطلب ثاني).

المطلب الأول: الحق المطلقة في نفقة العدة والسكن

أجمع فقهاء الشريعة الإسلامية على حق المعتدة من طلاق رجعي في النفقة والسكن واختلفوا في الطلاق البائن من حيث حقها في النفقة والسكن.

1_ محمد بوفيس وآخرون، إثبات الطلاق في ظل الفقه والقضاء الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم القانونية والإدارية، جامعة جيجل، دفعة 2011، ص 23.

المعتدة من طلاق إما أن تكون معتدة من طلاق رجعي أو من طلاق بائن، والمشرع الجزائري أعطى في المادة 61 من ق.أ.ج للمطلقة سواء طلاق رجعي أو طلاق بائن الحق في نفقة العدة والسكن.

سنتطرق في هذا المطلب لآراء فقهاء الشريعة الإسلامية، ثم نبين موقف المشرع الجزائري من ذلك.

الفرع الأول: نفقة ومسكن المعتدة من طلاق رجعي

أجمع الفقهاء على أن المعتدة من طلاق رجعي لها الحق في النفقة والسكن في فترة عدتها سواء كانت معتدة بقروء أو معتدة بوضع حملها¹.

نقوله تعالى: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ ۖ لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ ۚ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ ۚ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ۚ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا»².

فنفقة المعتدة من طلاق رجعي واجبة على الزوج بأنواعها المختلفة من الطعام، وكسوة، وعلاج، سواء كانت حاملا أو غير حامل حسب حالة الزوج معسورا أو ميسورا بشرط عدم خروجها من المنزل، وعدم نشوزها قبل العدة وأثنائها وذلك باتفاق الفقهاء، لأن العلاقة الزوجية لا تزال قائمة، ولأن النفقة وجبت للزوجة قبل الطلاق لكونها محبوسة لحق الزوج، وهذا الاحتباس باقٍ بعد الطلاق فتجب لها النفقة كما كانت قبله لوجود سبب الوجوب³.

1- العربي بلحاج، الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري: مقدمة الخطبة، الزواج، الطلاق، الميراث، الوصية، ج1، الزواج والطلاق، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص 372.

2- سورة الطلاق، الآية 1.

3- مصطفى الشلبي، أحكام الأسرة في الإسلام، طه، د.ب.ن، الدار الجامعية، سنة 1983، ص 663.

الفرع الثاني: نفقة ومسكن المعتدة من طلاق بائن

المعتدة من طلاق بائن، إما أن تكون حامل، فإذا كانت حاملا فلها النفقة والسكن حتى تضع حملها اتفق الفقهاء بالإجماع لقوله تعالى: «**أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ ۗ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ۗ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ۗ وَتَمَرُوا بِبَيْنِكُمْ بِمَعْرُوفٍ ۗ وَإِنْ تَعَاَسَرْتُم فَسْتَزْضِعْ لَهُ أُخْرَىٰ...»¹.**

ولم يخالف المشرع الجزائري ذلك الصراحة الآية، أما بالنسبة للبائن غير الحامل فقد اختلف الفقهاء في نفقتها وسكناها على ثلاثة اتجاهات.

أولاً: قول المالكية والشافعية

ذهب المالكية والشافعية إلى أن المطلقة طلاقاً بائناً تستحق السكن دون النفقة حتى تنقضي عدتها².

ثانياً: قول الحنابلة

ذهب الحنابلة إلى أنه ليس للبائن غير الحامل لا سكنى لها ولا نفقة ولقد استدلوا على عدم وجوب النفقة فيما روته فاطمة بنت قيس: «أن زوجها طلقها البتة وهو غائب فأرسل إليها وكيله بشعير فسخطته، فقال: والله ما لك علينا من شيء فجاءت لرسول الله صلى الله عليه وسلم تذكر ذلك له، فقال: «ليس لك عليه نفقة ولا سكنى، فأمرها أن تعتد في بيت أم شريك».

¹ سورة الطلاق، الآية 6.

² بلقاسم صونية، الآثار المادية للطلاق في ظل الشريعة الإسلامية وقانون الأسرة الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق، قسم القانون الخاص، جامعة ألكلي محند أولحاج، البويرة، تاريخ المناقشة 2012-2013، ص 16.

ثالثا: الحنفية

ذهب الحنفية إلى وجوب النفقة والسكن واستدلوا بقوله تعالى: « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ ۗ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ ۖ لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ ۗ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ ۗ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ۗ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهُ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ۗ »¹.

الفرع الثالث: نفقة المطلقة في قانون الأسرة الجزائري

قضى المشرع الجزائري بحق المطلقة في النفقة والسكن خلال فترة العدة وذلك ما يتجلى من خلال نص المادة 61 من ق.أ.ج، حيث نص على أنه: « لا تخرج الزوجة المطلقة ولا المتوفى عنها زوجها من السكن العائلي ما دامت في عدة طلاقها أو وفاة زوجها إلا في حالة الفاحشة المبينة ولها الحق في النفقة في عدة الطلاق »².

قد جاءت هذه المادة عامة وشاملة، ولم تفرق بين الطلاق الرجعي والباطن، فقد أعطى للمطلقة حق السكن والنفقة بكل ما تشمله المادة 78 من ق.أ.ج³، وبهذا يكون قد تبنى رأي المذهب الحنفي⁴ ويخضع تقدير النفقة للسلطة التقديرية للقاضي مراعيًا في ذلك يسر وعسر الزوج إجمالًا أو شهريًا مع وجوب ذكر أسباب تحديدها.

¹ جميل فخري محمد جانم، آثار عقد الزواج في الفقه والقانون، د. ج، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 276.

² القانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 يونيو سنة 1984 يتضمن قانون الأسرة، ج.ر. رقم 31، المعدل والمتمم بالأمر رقم 02-05 المؤرخ في 27 فبراير 2005، ج.ر، ع 15.

³ تنص المادة 78 من ق.أ.ج على أنه: "تشمل النفقة: الغذاء والكسوة والعلاج والسكن وأجرته وما يعتبر من الضروريات في العرف والعادة".

⁴ عبد الفتاح تقيّة، قانون الأسرة، مدعما بأدوات الاجتهادات القضائية والتشريعية، دراسة مقارنة، د.ج، د.ن، ط، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2012، ص 239.

المطلب الثاني: نفقة الإهمال

عادة ما يمتنع الزوج عن الإنفاق على زوجته قبل النطق بالطلاق وهي لا تزال زوجته، فتلجأ هذه الأخيرة إلى القضاء للمطالبة بحقها في نفقة الإهمال، فما المقصود بنفقة الإهمال؟ وما هو تاريخ استحقاقها؟ وما هي الحالات التي تحرم منها المرأة؟

الفرع الأول: المقصود بنفقة الإهمال

أولاً: المقصود بنفقة الإهمال في الفقه الإسلامي

وجوب الإنفاق على الزوجة ثابت بنصوص الشريعة الإسلامية

- 1- من القرآن: قال تعالى « لِيُنْفِقُ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ۗ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ ۗ لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا ۗ سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ۗ »¹.
- 2- من السنة: قوله صلى الله عليه وسلم: «ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف» رواه مسلم².

ثانياً: المقصود بالإهمال في قانون الأسرة الجزائري

إن نفقة الزوجة واجبة على الزوج وذلك ما أكده المشرع الجزائري من خلال المادة 74 من ق.أ.ج «تجب نفقة الزوجة على زوجها بالدخول بها أو دعوتها إليه بيينة مع مراعاة أحكام المواد 78 و79 و80 من هذا القانون»³.

ومن حقوق المطلقة الحق في النفقة إلى غاية انقضاء عدتها، وتسمى نفقة العدة كما سبق بيانه، أما نفقتها قبل النطق بالطلاق وهي لا تزال زوجته، تسمى نفقة الإهمال، وفي أغلب الأحيان تغادر الزوجة مسكن الزوجية وتبقى مدة زمنية في بيت أهلها دون الإنفاق عليها من طرف الزوج، أو يغادر الزوج البيت ولا ينفق عليها، مما يترتب على ذلك رفع

¹ - سورة الطلاق، الآية 7.

² - رواه الإمام مسلم.

³ - القانون رقم 84-11، سالف الذكر.

الدعوى للمطالبة بنفقة الإهمال، وتطالب الزوجة بها نتيجة عدم إنفاق الزوج عليها بفترة زمنية¹.

الفرع الثاني: تاريخ استحقاق نفقة الإهمال

من خلال المادة 80 من ق.أ.ج التي تنص على أنه: «تستحق النفقة من تاريخ رفع الدعوى وللقاضي أن يحكم باستحقاقها بناء على بينة لمدة لا تتجاوز سنة قبل رفع الدعوى».

بالتالي نستخلص من خلال نص هذه المادة أن استحقاق النفقة كمبدأ عام يبتدىء من تاريخ رفع دعوى النفقة إلى أن يحكم القاضي باستحقاقها بأثر رجعي لمدة لا تتجاوز سنة قبل رفع الدعوى وذلك متى قدمت الزوجة له أدلة وبيانات مقنعة تثبت حقها².

لكن السؤال المطروح عمليا أي دعوى قصدتها المشرع في الحكم بالنفقة من خلال المادة 80 من ق.أ.ج، هل هي دعوى الطلاق أم الدعوى الثانية الخاصة بالمطالبة القضائية المترتبة على الطلاق؟ فمن الملاحظ أنه غالبا ما يطالب الزوج بالطلاق وتتمسك الزوجة بطلب الرجوع، وبالتالي لا تطالب بأي حق حتى بعد الحكم بالطلاق مما يضطرها إلى القيام بإجراء آخر وهو رفع دعوى أخرى للمطالبة بحقوقها المترتبة عن الطلاق لأن القاضي إذا حكم بالطلاق في نفس الحكم يحكم بالنفقة وكذا الحضانة... الخ.

ما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد، هو أن المشرع يشترط وجود بينة على عدم الإنفاق التمكين القضاء من الحكم على الزوج بالنفقة، ففي غالب الأحيان يعتمد القضاء في الميدان العملي على شهادة الشهود خاصة الجيران الذين يشهدون أن الزوج غادر بيت الزوجية وأنه لا يسأل عن زوجته وحاجياتها، إلا أنه يمكن للزوج إثبات عكس ذلك بأن يقدم وصولات بريدية تثبت أنه كان يرسل لها مبالغ مالية وفي حالة فقدان البينة يضطر القاضي الحكم بالنفقة من يوم رفع الدعوى القضائية.

¹ - بلقاسم صونية، المرجع السابق، ص 19.

² - المرجع السابق، ص 20.

ومن خلال استقراء المادتين 78 و79 من ق.أ.ج يتضح لنا أن قانون الأسرة الجزائري حدد مدى شمولية النفقة التي تشمل حسب نص المادة 78 الغذاء والكسوة والعلاج والمسكن أو أجرته وما يعتبر من الضروريات في العرف والعادة¹، وألزم القاضي الذي يحكم بالنفقة أن يراعي الحالة الاقتصادية والاجتماعية وظروف المعيشة للطرفين عند تقدير مبلغ النفقة.

كما ألزمه بأن لا يراجع قيمة النفقة المحكوم بها إلا بعد مرور سنة كاملة من صدور الحكم، لكن ما هو الحل في حالة تغير المعطيات بعد فترة قصيرة من الحكم كعسر بعد اليسر أو اليسر بعد العسر، أو عدم صحة المعطيات التي أصدر القاضي حكمه على مقتضاها قبل مرور سنة، فيكون حينئذ الرجوع في حكم القاضي في تقدير النفقة ضروريا وهو في مصلحة الزوجين، ومن هذا المنطلق قلنا بعدم مناسبة عدم رجوع القاضي في تقدير النفقة قبل سنة من الحكم، وعليه نقترح إزالة هذا الشرط من المادة 79 ق.أ.ج «ولا يراجع تقديره قبل مضي سنة من الحكم»².

الفرع الثالث: حالة حرمان المرأة من نفقة الإهمال

تحرم المرأة من نفقة الإهمال إذا كان نشوزها ثابت، وعليه فإن الزوجة في هذه الحالة تحرم منها لأنها خرجت عن طاعة زوجها، ذلك أن المشرع أوجب على الزوج نحو زوجته الإنفاق إلا إذا أثبت نشوزها.

لذا فمن غير المنطق أن يلزم الزوج بالإنفاق عليها فهي خرجت عن طاعته، وثبت أنها لا ترغب في المحافظة على كيان أسرتها فينشوزها تكون قد تخلت عن زوجها، وذلك لكون أن الالتزامات المتبادلة بينهما كطرفين أساسيين في العقد، وذلك لكون أن العقد المنشئ بينهما هو عقد زواج وفي نفس الوقت عقد مدني شأنه شأن جميع العقود، ومن يبرمه عليه

¹ - القانون 84-11، سالف الذكر.

² - عبد العزيز سعد، قانون الأسرة الجزائري في ثوبه الجديد (شرح أحكام الزواج والطلاق بعد التعديل)، ط4، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 130.

أن يكون في مستوى التعاقد ومستوى المسؤولية العقدية التي تقع عليه، حيث أن عدم تنفيذ أحدهما التزاماته يترتب عليه الدفع بعدم التنفيذ من الطرف الآخر¹.

المبحث الثاني: متعة المطلقة

تستحق المطلقة بعد الطلاق المتعة جبرا لخاظرها بسبب وحشة الفراق وتكريما لها ومواساتها، كما أنها تستحق تعويضا نتيجة الضرر اللاحق بها في حالة ما إذا كان الطلاق تعسفيا، إلا أنه وبالرجوع إلى أحكام قانون الأسرة الجزائري نجده من خلال نص المادة 52 منه أقرت للمطلقة الحق بالتعويض عن الطلاق التعسفي².

عليه فإننا من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى:

متعة الطلاق (مطلب أول)، والتعويض عن الطلاق التعسفي (مطلب ثان).

المطلب الأول: تعريف متعة المطلقة

من بين الحقوق المالية التي تستفيد منها المرأة نتيجة استعمال الزوج لحقه في الطلاق الذي يصيب المرأة، فسبب لها إحباط فجزبه القانون والشريعة بما يسمى بالمتعة.

الفرع الأول: مدلول المتعة

أولا: المدلول اللغوي للمتعة

المتعة من متع، وهو كل ما جاد، والمانع، في الجودة والغاية، والمتاع هو ما ينفع به وبيتلغ به ويتزود، والفناء يأتي عليها في الدنيا³.

¹ - عبد الفتاح تقيّة، المرجع السابق، ص 243-244

² - القانون رقم 84-11، سالف الذكر.

³ - عبير ربحي القدومي شاكر، التعسف في استعمال الحق في الأحوال الشخصية، ط1، دار الفكر الناشر والموزعون، عمان، الأردن، 2007، ص 194.

ثانيا: المدلول الإصطلاحي للمتعة

المتعة هي ما يجب للمطلقة جبرا وترفيها وتخفيفا لما يصيبها من أسف، وحسرة ووحشة بسبب استعمال حق الطلاق الذي منحه الله للزوج على سبيل الاستثناء¹. لقوله تعالى: « وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتاعٌ بِالْمَعْرُوفِ ۗ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ »².

الفرع الثاني: مشروعية متعة الطلاق

أ- من الكتاب: وردت عدة آيات على مشروعية المتعة منها: قوله تعالى: « لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً ۗ وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ ۗ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ »³.

وقال أيضا: « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا ۗ فَمَتَّعُوهُنَّ وَسَرَّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا »⁴

ب- من السنة: وما رواه البخاري في صحيحه عن عباس بن سهل عن أبيه وأبي أسيد قال: « تزوج النبي صلى الله عليه وسلم أميمة بنت شرحيل، فلما أدخلت عليه بسط يديه إليها فكأنها كرهت، فأمر أبا أسيد أن يجهزها ويكسوها ثوبين ».

تكمن الحكمة من مشروعيتها في جبر خاطر المطلقة والتخفيف عنها مما ألم بها من صدمة الطلاق، وتكون عبارة عن شهادة بنزاهة المرأة واعتراف بأن الطلاق كان من قبل الزوج وهذا ما يجنب من النيل بسمعة المرأة⁵.

الفرع الثالث: أسباب متعة الطلاق

اختلف الفقهاء في علة المتعة على:

¹ - مبروك المصري، الطلاق وآثاره في قانون الأسرة الجزائري، دراسة مقارنة، دار الهومة للطباعة والنشر، ط1، الجزائر، 2010، ص 225.

² - سورة البقرة، الآية 241.

³ - سورة البقرة، الآية 236.

⁴ - سورة الأحزاب، الآية 49.

⁵ - أحمد علي الجردات، الوسيط في شرح قانون الأحوال الشخصية الجديد، الزواج والطلاق، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، د. س ن، ص 320.

أولاً: متعة الطلاق غير معلة

ذهب الإمام أبو يوسف من الحنفية إلى أن متعة الطلاق غير معلة، بل إنها وجبت ابتداءً، ولم تجب بطريق البذل، وقد استدل على ذلك بظواهر النصوص التي تدل على مشروعية المتعة، وبناءً على قوله إذا كان مهر المثل مرهونا بشيء، فإنه يهلك بدون شيء، وتبقى المتعة في ذمته، وهذا دليل على أن المتعة لم تجب بدلا عن المهر، وإنما وجبت ابتداءً.

ثانياً: متعة الطلاق معلة

ذهب عامة الفقهاء إلى أن متعة الطلاق معلة، إلا أنهم اختلفوا في العلة، وإن كنا لم نجد نصاً صريحاً على تلك العلة، لكننا نلاحظ من خلال تعديلاتهم لمتعة الطلاق ومنها.

1- إن المتعة شرعت بطريق البذل

ذهبت الحنفية والحنابلة إلى أن المتعة شرعت بدلا عن مهر المثل في الحالات التي تستحق بها المطلقة نصف المهر، وبذل الواجب، بمعنى أن المتعة بدل عن نصف المهر، فهي تقوم مقامه عند عدم تسميته، كالتييم بدلا عن الوضوء، في حالة عدم وجود الماء.

2- الإيحاء والابتذال

ذهب الشافعية إلى أن علة المتعة هي الإيحاء والابتذال، كما ذهب بعض الحنفية والمالكية إلى أن علة المتعة الإيحاء فقط.

3- تطيب النفس وجبر خاطر من ألم الطلاق

ذهب المالكية إلى أن المتعة شرعت لتعويض المرأة، وجبرا لخاطرها من الألم الحاصل لها بالطلاق، وتسلياً لها عن الفراق¹.

¹ - جميل فخري محمد جانم، المرجع السابق، ص 69، 70.

الفرع الرابع: تقدير المتعة

ليس للمتعة حد مقرر، فهي كسوة ونفقة، أو هي مبلغ من المال على حساب غنى الزوج وفقه لقله تعالى: « لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً ۚ وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ ۗ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ ¹ .

إن تقدير المتعة وتحديد من يراعي حالتها عند تقديرها أهو الزوج أو الزوجة أو هما معا؟ موضوع اختلاف بين الفقهاء:

❖ عند المالكية والحنابلة

تقدر المتعة بحال الزوج، إيسارا واعسارا، فإن كان غنيا لزمه متعة الأغنياء وهي ما يساوي قيمة الخادم في زمانهم، وإن كان فقيرا لزمه متعة الفقراء، وهي كسوة كاملة ما تلبسه المرأة: عند الخروج من المنزل حسب المتعارف في بلدها، وحدها الأدنى ثلاث أشياء ثوب يستر بدنها كله، وخمار يغطي الرأس والنحر ويستر الوجه متى أرادت الخروج.²

❖ عند الحنفية

فقد اختلفوا في تقديرها، فقال الحسن الكرخي: يجب اعتبار حال المرأة أيضا لأن الله تعالى علق الحكم في تقدير المتعة بشيئين: حال الرجل ايساره وإعساره وأن يكون مع ذلك بالمعروف، وليس من المعروف أن تعطي الغنية ثوبا لا يليق بأمثالها.

نستخلص أن المتعة ليست من المقدرات الشرعية الثابتة نصا، إنما هو أمر يلجأ في تقديره إلى الاجتهاد الشرعي والعرف الزماني والمكاني الملائم للمقاصد الشرعية.

¹ - سورة البقرة، الآية 236.

² - قادي عبد الوهاب، غناي سفيان، الحقوق المالية المرأة المطلقة فقها وقانونا، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في القانون، قسم القانون الخاص، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة السنة الجامعية، 2013-2014، ص 10.

بينما ق.أ. ج لم ينص على متعة الطلاق، ولم يجعلها أثر من آثار الطلاق قبل الدخول ولا بعد الدخول وإنما أورد بدلها التعويض عن الطلاق التعسفي، إذ جاء في المادة 52 من ق.أ. ج أنه في حالة الطلاق التعسفي تستحق الزوجة التعويض¹.

المطلب الثاني: التعويض عن الطلاق التعسفي وحكم الهدايا المتبادلة في فترة الخطوبة

من المسلم به في الإثبات أن الشخص لا يستطيع أن يقطع حقه بنفسه بل باللجوء إلى القضاء، وهنا يلزم الفرد أن يقنع القاضي بوجود حقه الذي ينازعه الغير فيه، فإذا لم يتمكن صاحب الحق من إقامة الدليل على ادعائه انعدمت قيمة هذا الحق، ولقد سبق الإشارة إلى أن المشرع الجزائري قد أقر للزوجة بحقها في التعويض إذا ما أساء الزوج استعمال حقه في الطلاق، وهذا طبقاً لنص المادة 52 من ق.أ. ج السالفة الذكر².

الفرع الأول: التعويض عن الطلاق التعسفي

أولاً: التعويض عن الطلاق التعسفي في الفقه الإسلامي

لقد أثير الجدل عند الفقهاء حول مسألة التعويض عن الطلاق، فما تستحق المرأة المطلقة من التعويض عن تعسف زوجها في استعماله حق الطلاق؟

الرأي الأول: التعويض عن الطلاق التعسفي

لقد أخذ الفقهاء القدامى مبدأ التعويض عن الطلاق التعسفي من خلال إقرارهم متعة الطلاق.

أما الفقهاء المعاصرون فاختلّفوا في حكم التعويض عن الطلاق التعسفي وانقسموا إلى فريقين:

¹ - القانون رقم 84-11، سالف الذكر.

² - القانون رقم 84-11، - السالف الذكر.

الفريق الأول: المتعة تعفي عن التعويض لقوله تعالى: « **وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتاعٌ بِالمَعْرُوفِ ۗ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ** »¹، حيث يقترح بعض المفكرين أن تكون للمرأة على الزوج تعويض إذا أساء استعمال حقه في الطلاق ليفكر في عقبة أمره قبل أن يقدم على تطليق زوجته والشريعة العادلة أرفق للمرأة أرحم وأسبق إلى ما فكر فيه، فقد أوجبت لها هذا التعويض باسم المتعة، سواء أساء الرجل استعمال لحقه أم أحسن².

الفريق الثاني: باعتبار أن المتعة تجب للمطلقة قبل الدخول التي تسمى لها مهر والتعويض يجب لكل مطلقة ما دام تبين أنه لا بد مباشرة لها في إيقاع الطلاق لقوله تعالى: « **لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعا بالمعروف حقا على المحسنين** »³.

الرأي الثاني: هو أن المطلقة لا تستحق التعويض عن الطلاق التعسفي وذلك لكون هذا الطلاق حقا مباحا للزوج في الشريعة الإسلامية⁴.

ثانيا: التعويض عن الطلاق التعسفي في قانون الأسرة الجزائري

قضى المشرع الجزائري فيما ورد في المادة 52 من ق.أ.ج بالتعويض للمطلقة الذي ثبت تعسف زوجها في طلاقها، حيث جاء فيها: « **إذا تبين للقاضي تعسف الزوج في الطلاق حكم للمطلقة بالتعويض عن الضرر اللاحق بها** »⁵.

وجعل للقاضي السلطة التقديرية في تحديد التعسف من عدمه وتقدير التعويض المناسب، فلم يحدد المشرع الجزائري حد أدنى وأعلى للتعويض المستحق، بل ترك ذلك

¹ - سورة البقرة، الآية 241.

² - نور دين حيدب، التعسف في استعمال الحق قبل وبعد قيام الرابطة الزوجية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في القانون، قسم القانون الخاص، جامعة اقلي محند أولحاج، لبيوة، 2014-2015، ص 50-51.

³ - سورة البقرة، الآية 236.

⁴ - بلقاسم صونية، المرجع السابق، ص 30.

⁵ - القانون رقم 84-11، سالف الذكر.

للسلطة التقديرية للقاضي¹، الذي يقدره أخذاً بعين الاعتبار الدخل الشهري للرجل والظروف المعيشية وحتى عدد سنوات الزواج، فالزوجة التي طلقت بعد 20 سنة ليست كالتى طلقت بعد 30 سنة.

جاء في إحدى قرارات المحكمة العليا، تحديد التعويض عن الطلاق التعسفي يعد من المسائل التقديرية التي يختص قضاة الموضوع بها دون غيرهم².

وما يلاحظ من خلال المادة السالفة الذكر أنه جاءت عامة من حيث الضرر الموجب التعويض المطلقة من حيث شموليته للضرر المعنوي أو اقتصره على الضرر المادي لا غير، إلا أنه ونظراً لعموم المادة فيمكن استنباط أن المشرع الجزائري يقصد الضرران معاً³.

ثالثاً: شروط التعويض عن الطلاق التعسفي

كي يكون الزوج ملزماً بدفع تعويض عن طلاقه من زوجته طلاقاً تعسفياً لا بد من توافر شروط التي تم استنتاجها من المادة 52 من ق.أ.ج سألقة الذكر⁴.

1- أن يقع الطلاق بالإدارة المنفردة للزوج

إن العصمة الزوجية مملوكة شرعاً وقانوناً للزوج، وفكرة أحقيته في الطلاق بالإدارة المنفردة تنطلق من واجباته الشرعية اتجاه زوجته، والتي تصنف إلى واجبات مالية وتتخلص في المهر والنفقة، وواجبات غير مالية تتمثل أساساً في حسن معاشرتها وحفظ شرفها وكرامتها.

والقول أن يكون الطلاق بالإدارة المنفردة للزوج يعني ألا يكون بطلب من الزوجة أو بسبب سوء تصرفاتها، لأنه متى كان ذلك فقدت الزوجة حقها في طلب التعويض، وهذا طبقاً للقرار الصادر عن المحكمة العليا بتاريخ 1956/01/27 والذي جاء فيه: «من المقرر

¹ مبروك المصري، المرجع السابق، ص 233.

² ق.م.ع، الصادر بتاريخ 2006/07/12، ملف رقم 368660، م ق سنة 2006، غ.أ.ش، ع 01، ص 483.

³ عبد العزيز سعد، المرجع السابق، ص 138.

⁴ القانون رقم 84-11، سالف الذكر.

شرعا وقضاء أن المتعة تمنح للزوجة مقابل الضرر الناتج لها من طلاق غير مبرر ويسقط بتحميلها جزء من المسؤولية...».

فالتعويض لا يمنح إلا للمرأة التي طلقت طلاقا غير مبرر وبالإرادة المنفردة لزوجها، وإذا طلبت الزوجة الطلاق فلا حق لها في التعويض¹.

2- أن يقع الطلاق تعسفا

إن الشرع والقانون استوجبا سببا معقولا وحاجة شرعية تدعو إلى الطلاق، ولما كان هذا الأخير تصرف إرادي، والزوج فيه صاحب الحق فكان عليه أن يستعمله في غرضه ومتى خرج عن ذلك عد متعسفا في استعمال حقه، فإيقاع الزوج الطلاق من غير باعث ودون حاجة تفضيلا إساءة بالغة الحق الذي ملكه الله عز وجل إياه وضرر واضح بالمرأة، وهذا الرأي منطقي إذا نحن رجعنا إلى المبادئ العامة التي تحكم الطلاق، والتي تتطلب التضييق فيه قصد المحافظة على الأسرة، لاسيما وأن الأصل في الطلاق والخطر كما رأينا سابقا والأمر يتعلق بالمساس بشرف وكرامة الزوجة والاعتداء على عواطفها.

هذا لا يعني أن كل طلاق يوقعه الزوج بإرادته المنفردة يعد طلاقا تعسفيا، فإذا طالب الزوج الطلاق وأصر عليه رغم محاولة الصلح فما على القاضي في هذه الحالة إلا الاستجابة لطلبه، لأنه لا يستطيع أن يمنعه من ممارسة حق منحه له الشرع والقانون، ولكن على الزوج في هذه الحالة أن يقدم الأسباب والمبررات التي دفعته إلى المطالبة بالطلاق، وإن كان الزوج عادة ما يبرر طلاقه بعدم قيام الزوجة بواجباتها الزوجية أو إخلالها بواجباتها اتجاهه، لاسيما الطاعة وحسن التدبير واتهامها بارتكاب أفعال يستحيل معها استمرار الحياة الزوجية.

وبما أن حق الزوج في الطلاق حق أصيل فإن كل ما يدعيه في محاولة منه لتبرير طلاقه ينبغي أن يؤسس بدليل وإلا عد متعسفا في طلبه الرامي للطلاق، ونظرا لأن المشرع

¹ - مصطفىاوي فتيحة، الطلاق التعسفي بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في القانون، قسم قانون الخاص، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة السنة الجامعية 2012-2013، ص 46-47.

الجزائري لم يحدد المبررات المشروعة للطلاق والتي يعد انتفاؤها سببا في اعتبار المطلق متعسفا ومن ثم الحكم عليه بالتعويض فالمسألة متروكة للاجتهاد القضائي لتقدير سبب الطلاق ما إذا كان معقول أولا.

غير أنه إذا كان الطلاق لغير سبب مشروع يدعو إليه، وجب على المطلق المتعسف التعويض لما لحق الزوجة المطلقة من أضرار بسبب هذا الطلاق.

لكن القول بأن السلطة التقديرية للقاضي في تقرير ما إذا كان السبب مشروع أولا من شأنه أن يحدث اضطرابا في الأحكام القضائية، ذلك أن ما يعد مبرر مقبول في نظر بعض يعني القضاة لا يعتبر كذلك عند البعض الآخر¹.

3- أن يلحق بالزوجة المطلقة ضرر

يعرف الضرر طبقا للقواعد العامة في القانون المدني بأنه الأذى الذي يصيب الشخص من جراء المساس بحق من حقوقه أو بمصلحة مشروعة سواء تعلق ذلك الحق أو تلك المصلحة بسلامة جسده أو ماله أو غير ذلك. وقد جاءت المادة 52 في ق.أ.ج لتوجب التعويض عن الضرر اللاحق بالمطلقة تعسفا بصيغة عامة حيث لم يعين نوعه، فهل يشمل الضرر المعنوي أم يقتصر على المادي فقط؟²

فللطلاق أثر كبير في نفس المطلقة خاصة إذا كان من غير سبب أو مبرر معقول ولم يكن بينها وبين زوجها من المشاكل ما يمكن أن يتوقع معه حدوث الطلاق، وأهم هذه الآثار حالة الاكتئاب، القلق والحزن نتيجة نظرة المجتمع إلى المطلقة على أنها ما طلقت إلا لريبة أو تهمة وقد يكون هو زوجها الأول والأخير³.

¹ - باديس ديابي، أثار ك الرابطة الزوجية، تفويض، نفقة، العدة، حضانة، مناع، ط1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2008، ص 12.

² - نور دين حيدب، المرجع السابق، ص 22.

³ - رسمية عبد الفتاح موسي الدوسي، دعوى التعويض عن الطلاق التعسفي في الفقه الإسلامي، ط1، دار قنديل للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص 105.

الفرع الثاني: حكم الهدايا المتبادلة في فترة الخطوبة

أولاً: حكم الهدايا المتبادلة في فترة الخطوبة فقهاً

لقد اختلفت المذاهب الإسلامية في تحديد حكم الهدايا التي تقدم في فترة الخطوبة.

1- المذهب الحنفي

لقد طبق فقهاء الحنفية على هدايا الخطبة أحكام الهبة، فاشتروا لنفاذها قبضها ومعلوم أن الحنفية يجوز عندهم رجوع الواهب في هبته ما لم يقم مانع من موانع الرجوع في الهبة أخذاً بقاعدة «جواز الرجوع في الهبة إلا تمانع» وهذه الموانع سبعة وهي:

- 1- موت أحد المتعاقدين.
- 2- أخذ عوض عن الهبة.
- 3- خروج الشيء الموهوب عن ملك الموهوب له.
- 4- قيام الزوجية عند الهبة أو بعدها.
- 5- وجود قرابة المحرمة بين الواهب والموهوب له.
- 6- هلاك الشيء الموهوب.
- 7- الزيادة المتصلة التي يستحيل فعلها.

نستنتج من ذلك أن الأحناف يذهبون إلى أنه ترد الهدايا القائمة دون المستهلكة¹.

2- المذهب المالكي

في المذهب المالكي يفرقون بين نوعين من الهدايا: منها هدايا من يعدل عن الخطبة، وهدايا أخرى، فإذا كان العدول من جانب الخاطب فلا يحق له أن يسترد شيئاً من الهدية سواء أكانت مثلية أو قيمية وسواء أكانت الهدية قائمة أو مستهلكة.

¹ محمد كمال الدين إمام، أحكام الأحوال الشخصية للمسلمين، عقد الزواج، ج1، دط، الإسكندرية، مصر، 2000، ص65.

أما إذا كان العدول من جانب المخطوبة للخاطب أن يسترد جميع ما قدمه من هدايا، فإن كانت قائمة استردها وفي حالة استهلاكها استرد قيمتها¹.

3- المذهب الشافعي

قال الشافعية في بعض أقوالهم على المهدى له أن يسترد هديته كاملة يعينها إن كانت قائمة وبتعويضها إذا كانت هالكة أو استهلكت، وذلك لأن الإهداء في هذه الحالة قد تم بقصد إبرام عقد الزواج، وبما أن العقد لم يتم فيجب أن يسترد ما قدمه، والحكم واحد فيما لو قدمت المخطوبة لخطيبها هدية.

4- المذهب الحنبلي

ذهب الحنابلة إلى أنه لا يجوز لأحد المخطوبين إذا قدم للأخر هدية ثم عدل عن الخطبة، أن يستردها لأن الهدية هبة، والهبة في مذهبهم لا يجوز الرجوع عنها، إلا إذا كانت قبل القبض وبما أن الهدايا تم فيها القبض حيث انتقلت إلى المهدى إليه فلا رجوع فيها². ولم يفرق فقهاء الحنابلة بين العدول الصادر من الخاطب أو العدول الصادر من المخطوبة، ففي كلتا الحالتين الحكم واحد وهو عدم جواز استرداد الهدايا سواء كانت قائمة أو مستهلكة.

ثانيا: حكم الهدايا المتبادلة في فترة الخطوبة قانونا

قد تطرق المشرع الجزائري إلى حكم الهدايا وكيفية استردادها في نص المادة 5 التي تنص في فقرتها الرابعة على ما يلي: «لا يسترد الخاطب من المخطوبة شيئا مما أهداه إن كان العدول منه». وكذلك في فقرتها الخامسة على ما يلي: «وإن كان العدول من المخطوبة، فعليها أن ترد للخاطب ما لم يستهلك من هدايا أو قيمته».

¹ مبروكة مقنانة، الخطبة وأثار العدول عنها، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، فرع العقود والمسؤولية، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، السنة الجامعية، 2008-2009، ص 66.

² مبروكة مقنانة، المرجع السابق، ص 71، 73.

اعتبر المشرع النكول عن الخطبة سببا لمنعه من استرداد الهدايا التي قدمها، دون النظر في سبب العدول، إن كان السبب اضطراري أم بشروط يملها الطرف الآخر كاشتراط التوقف عن العمل بالنسبة للمخطوبة العاملة أو لاكتشاف عيب أو إخفائه زواجه بأخرى.

ثالثا: الاختلاف بين المخطوبين في كون المرسل هدية أو مهر

إذا اختلف الخطيبان بعد العدول عن الخطبة فيما قدمه الخاطب أهو من المهر أم من الهدايا فأدعى الخاطب أنه من المهر ليثبت له حق استرداده في جميع الأحوال وادعت المخطوبة أنه هدية حتى لا يثبت له حق الرجوع فيما لو هلك أو أستهلك أو أصابه أي مانع من موانع الرجوع في الهبة، فأيهما يثبت ما يدعيه بحكم لصالحه تطبيقا لقاعدة البينة على من ادعى¹.

¹ - مبروكة مقننة، المرجع السابق، ص73.

المبحث الثالث: حق المطلقة في المهر وفي متاع بيت الزوجية

تستحق المرأة المطلقة أثناء فترة طلاقها مهرها سواء كان نصف أو كل المهر بحسب الحالة وكذلك حقها في متاع البيت الزوجية لذا سنستعرض حق المطلقة في المهر (مطلب أول) وحقها في متاع بيت الزوجين (مطلب ثان).

المطلب الأول: حق المطلقة في المهر

المهر حق ثابت للمرأة وهو واجب فرضه الله على الزوج لقوله تعالى: «وآتوا النساء صدقاتهن نحلة...»¹، وهو ليس ركن من أركان الزواج ولا شرطا من شروط الصحة فقط، بل هو أثر من آثار الزواج حسب رأي بعض الفقهاء.

الفرع الأول: مفهوم المهر

حين يتم عقد الزواج وفق الشريعة والقانون يكون الزواج صحيحا تترتب عليه جملة من الحقوق والواجبات على الزوجين منها ما هو حق للزوجة ومنها حق للزوج على زوجته، ومن ضمن الحقوق الواجبة على الزوج تجاه زوجته هو المهر أو الصداق.

أولا: لغة

المهر صداق المرأة، والجمع مهور ومهورة، والمهر ما يدفعه الزوج إلى زوجته بعقد الزواج.

كما يسمى المهر فريضة لقوله تعالى: «...وفرضتم لهن فريضة...»²، وكما يسمى طولا لقوله تعالى: «ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات...»³. كما وله العديد من الأسماء نظمت تسعة منها في بيت شعري:

مهر صداق نحلة وفريضة طول حباء عقد أجر علائق

¹ - سورة النساء، الآية 04.

² - سورة البقرة، الآية 237.

³ - سورة النساء، الآية 25.

ثانيا: اصطلاحا

عرف الفقهاء المهر تعريفات عدة نذكر منها:

- 1- **تعريف الحنفية:** اسم للمال الذي يجب في عقد النكاح على الزوج في مقابلة البضع أما بالتسمية أو بالعقد¹.
 - 2- **تعريف المالكية:** بأنه المال الملتزم للمخطوبة الملك عصمتها.
 - 3- **تعريف الشافعية:** ما وجب بنكاح أو وطأ.
 - 4- **تعريف الحنابلة:** العرض المسمى في عقد النكاح أو المسمى بعده.
- ويمكننا تعريف المهر بأنه: المال الذي يجب على الرجل للمرأة بسبب عقد الزواج عليها².

ثالثا: قانونا

إن الصداق أو المهر، هو الحق المالي الذي يجب على الرجل دفعه لامرأته بمجرد العقد عليها المادتين 9 و15 من ق.أ.ج³ أو الدخول بها المادة 16 و33 من ق.أ.ج كرمز لرغبته في الاقتران بها في حياة دائمة وشريفة ملؤها الاطمئنان والسعادة.

لقد عرف المشرع الجزائري المهر في المادة 14 من ق.أ.ج بأنه: «هو ما يدفع نحلة للزوجة من نقود أو غيرها من كل ما هو مباح شرعا، وهو ملك لها تتصرف فيه كما تشاء»

فالصداق حق من الحقوق الزوجية، ولحكمة منه واضحة هي إكرام المرأة وتمكينها من أن تنتهياً للزواج بما يلزم لها من لباس ونفقات فهو رمز التعاطف والمودة، يعبر بواسطته

¹ - أحمد شامي، قانون الأسرة الجزائري طبقا لأحدث التعديلات، دراسة فقهية ونقدية مقارنة، د.ط، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2010، ص 343.

² - إبراهيم عبد الرحمان إبراهيم، الوسيط في شرح قانون الأحوال الشخصية، الزواج والفرقة وحقوق الأقارب، د.ط، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1999 ص 180.

³ - الأمر رقم 05-02، سالف الذكر.

الزوج عن إرادة جديّة في بناء الحياة الزوجية المستقبلية، وعن حسن نيته نحو زوجته وإخلاصا لها¹.

الفرع الثاني: دليل مشروعية المهر

هناك عدة أدلة على مشروعية الصداق منها ما هو من الكتاب، ومنها ما هو من السنة، وما هو من الإجماع.

أولاً: في الكتاب

قال تعالى: «... وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ۚ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ ۚ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً ۚ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا تَرَضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ۚ»².

وقال تعالى أيضاً: «وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً...»³.

ثانياً: في السنة

عن أنس رضي الله عنه: «أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى عبد الرحمن بن عوف، فقال: ما هذا قال يا رسول الله إني تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب، قال فبارك الله لك، أولم ولو بشاة».

عن أنس رضي الله عنه: «أنه أعتق صفيّة وجعل عتقها صداقها»⁴.

ثالثاً: في الإجماع

ما يمكن قوله هو أن الإسلام شرع المهر كرمز لاستعداد الرجل للتضحية والتفاني من أجل أسرته.

¹ - جميل فخري جاني، المرجع السابق، ص، 112.

² - سورة النساء، الآية 24.

³ - سورة النساء، الآية 04.

⁴ - أبو الفاضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب المجلد الثالث عشر، دار صادر، ط5، لبنان، د.س.ن.

فالأزواج بلا شك له مسؤولية كبيرة تقع على عاتقه إذ تتطلب منه الكثير من الصبر، وقد يقدم عليه من ليس أهلا لتحمل المسؤولية، يريد إشباع غريزته فقط والتمتع ببنات الناس ثم يتخلى عن رعاية أسرته وعدم القيام بمصالحها¹.

الفرع الثاني: حالات استحقاق المطلقة للمهر

يعتبر الصداق حقا للمرأة المطلقة، ويكون هذا الحق في حالات حددها القانون والشريعة الإسلامية لا بد فيها من دفع الصداق كاملا وغير منقوص، لكن هذا الوجوب ليس ثابتا على الدوام، بل هناك حالات قد يكون فيها قابلا للسقوط كله حتى يوجد ما يؤكد، وهذا ما سنطرق إليه في هذا الفرع.

أولا: استحقاق المطلقة المهر كاملا.

نصت المادة 16 من ق.أ. ج «تستحق الزوجة الصداق كاملا بالدخول أو بوفاة الزوج، وتستحق نصفه عند الطلاق قبل الدخول»².

يفهم من نص هذه المادة أن الصداق يتأكد كاملا للزوجة في حالة الدخول الحقيقي، فالصداق بمجرد العقد في الزواج الصحيح، أو بالدخول الحقيقي في الزواج الفاسد طبقا للمادة 33 ق.أ. ج «يبطل الزواج إذا اختل ركن الرضا، إذا تم الزواج بدون شاهدين أو صداق أو ولي في حالة وجوبه، يفسخ قبل الدخول، ولا صداق فيه، ويثبت بعد الدخول بصداق المثل».

وتتلخص الحالات التي يثبت فيها كامل الصداق فيما يلي:

- بالدخول الحقيقي، الصداق يتأكد بمجرد حصوله في العقد الصحيح، ويسقط بعد ذلك إلا بالأداء أو الإبراء، وأما في العقد الفاسد فيتأكد الصداق ولكن يثبت بأقل من المسمى أو مهر المثل، وقبل الدخول لا يثبت بشيء في ذمة الزوج.

¹ يونس دلاندة، دليل في قضايا شؤون الأسرة، الزواج والطلاق، ط2، دار هومة للطباعة، للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 13.

² - القانون رقم 84-11، سالف الذكر.

- يتأكد الصداق بالخلوة الصحيحة أو الدخول الحكمي ومن المتفق عليه أن الخلوة الصحيحة توجب جميع الصداق المسمى وهذا ما تم تطبيقه في القرار الصادر من المحكمة العليا، غرفة الأحوال الشخصية، رقم: 3510 المؤرخ في 19/11/1987، والذي نص على ما يلي: «إن هذا القرار المطعون فيه بما يفيد الطاعن بعد إتمام الدخول بزوجه غير مبرر يستوجب رفضه، ولما كان ثابت وقائع الدعوى أن الطرفين عاشا كزوجين في الخارج أثناء قضاء شهر العسل وبالداخل بمحل الزوجية لمدة طويلة في فراش واحد الأمر الذي يتقرر به كامل الصداق، وبما أن قضاة الاستئناف اعتبروا الزواج بين الطرفين صحيحا وفرقوا بالطلاق بينهما، فإنهم كما فعلوا سببوا قرارهم وأولوه أساسا شرعيا، ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن»

والخلوة الصحيحة هي أن يجتمع الزوجين بعد عقد الزواج في مكان منفرد أين يؤمنان بعدم دخول الغير عليهما، ولا يوجد بالزوجة مانع حسي أو شرعي أو طبيعي يمنع من مقاربة الزوج لها، إلا إذا كانت الخلوة فاسدة، وهذا حسب قرار المحكمة العليا، غرفة الأحوال الشخصية الصادر 16/11/1984 تحت رقم 34046. «من المقرر شرعا أن انتقال الزوجة إلى بيت الزوج واختلاء الزوج بها وغلق بابها عليها، وهو ما يعبر عنه شرعا بإرخاء المستور وخلوة الابتداء، يعتبر دخولا فعليا تترتب عليه الآثار الشرعية وتنال الزوجة كاملا صداقها»¹.

ثانيا: استحقاق المطلقة لنصف المهر

نصت المادة 16 من ق.أ.ج «تستحق الزوجة نصف الصداق عند الطلاق قبل الدخول»²، وبالرجوع إلى قرار المحكمة العليا غرفة الأحوال الشخصية القضية رقم 57335 الصادر في 30/04/1990 نجد: «وكما ثبت من قضية الحال الطاعنة هي التي عدلت عن إتمام الزواج بدون مبرر شرعي أو قانوني فإنه لا يمكن في هذه الحالة تحميل المطعون ضده الخسائر والأضرار المترتبة عن ذلك، وأن دفع الطاعنة بأحققتها في نصف

¹ - ربيعة إلغات، الحقوق الزوجية على ضوء الاجتهاد القضائي الجزائري أطروحة دكتورا في الحقوق، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2011، ص 128، 129.

² - القانون رقم 84-11، سالف الذكر.

المهر، إنما يتحقق تو تم الطلاق بإرادة الزوج مما يتعين القول أن قضاة الموضوع أصابوا في قضائهم يستوجب رفض الطعن».

وعليه إذا حصل الطلاق في الزواج الصحيح الذي سمي فيه الصداق ولم يتم الدخول بالزوجة ولم تحصل الخلوة بينهما فللزوجة نصف الصداق.

ثالثاً: استحقاق المطلقة لمهر المثل

مهر المثل هو مهر المسمى يكون في الحالات التي أوجبها الشرع والقانون سنتطرق إليها فيما يلي:

1- حالات استحقاق المطلقة لمهر المثل كاملاً:

أ- حالة عدم تسمية المهر

إذا استوفي العقد ركنه وشروطه، ولم يسمى المهر، ففي هذه الحالة تستحق المرأة مهر المثل.

ب- حالة ما إذا كانت التسمية فاسدة

كأن يكون المسمى غير مال أصلاً، كالميتة أو حبة قمح أو قطرة ماء ونحوها مما لا ينتفع به أصلاً، فإنه في هذه الحالة وجب لها مهر المثل، لأن التسمية الفاسدة تعتبر كالعدم¹.

ج- حالة الاتفاق على نفي المهر أو إسقاطه

لقد اتفق الفقهاء على عدم جواز نفي المهر أو إسقاطه إلا أنهم اختلفوا في حكم العقد الطرفان على نفي المهر أو إسقاطه.

¹ - محمد بن إبراهيم بن عبد الله التويجيري، مختصر في الفقه الإسلامي في ضوء القرآن والسنة، ط10، 2012، السعودية، ص 218.

فقال الحنفية أنه يكون اتفاقهما باطلا ووجب مهر المثل لأن أحكام الشروط الفاسدة إذا اقتترنت بالعقد تكون باطلة والعقد صحيح¹.

أما عند المالكية فقد قالوا بأنه إذا تم نفي المهر فإنه يبطل العقد ويجب مهر المثل بعد الدخول.

2- حالات استحقاق المطلقة لنصف مهر المثل

تستحق الزوجة نصف مهر المثل في حالتين وهما على النحو التالي:

أ- إذا طلقت المرأة قبل الدخول

فلقد اتفق الفقهاء على ثبوت نصف المهر إذا طلقت المرأة قبل الدخول، والحكمة من إيجاب نصف المهر كما سبق شرحه هو عدم استمتاع الزوج بزوجته بالفرقة قبل الدخول حقيقة أو حكما والتي لم تقم له بأي واجب من الواجبات الزوجية.

ب- إذا فارق الزوج زوجته قبل الدخول بسبب منه

تستحق الزوجة نصف المهر إذا فارق الزوج زوجته قبل الدخول بها بسبب منه إذا اعتبرت الفرقة طلاقا.

3- موقف المشرع الجزائري من استحقاق المطلقة لمهر المثل

لم يحدد لنا المشرع الجزائري حالات وجوب مهر المثل تحديدا مرتبا، إلا أنه يمكن استخلاص هذه الحالات من خلال نص المادتين 15 و33 من ق.أ.ج وهما: «يحدد الصداق في العقد سواء كان معجلا أو مؤجلا. في حالة عدم تحديد قيمة الصداق، تستحق الزوجة صداق المثل». والمادة 33 من ق.أ.ج تنص: «يبطل الزواج إذا اختل ركن الرضا. إذا تم الزواج بدون شاهدين أو صداق أو ولي في حالة وجوبه، يفسخ قبل الدخول ولا صداق فيه، ويثبت بعد الدخول بصداق المثل»².

¹ - إبراهيم عبد الرحمن إبراهيم، المرجع السابق، ص 186.

² - الأمر رقم 05-02، السالف الذكر.

أ- إذا لم يتم تحديد المهر في العقد مطلقاً

وهذا ما تضمنته المادة 15 في الفقرة الثانية: «في حالة عدم تحديد قيمة الصداق، تستحق الزوجة صداق المثل».

ب- إذا تم الدخول بدون مهر

هذا ما تناولته المادة 33 في الفقرة الثانية¹ لكن المشرع الجزائري لم يحدد لنا ما هي المعايير المستعملة التي يمكن اللجوء إليها لتحديد مهر المثل، وهو ما يستدعي بنا الرجوع إلى ما ذهب إليه فقهاء الشريعة في تحديد مهر المثل².

الفرع الرابع: حالات استحقاق المطلقة للمهر المؤجل

أولاً: حالات استحقاق كامل المهر

إذا حصل الدخول الحقيقي لقوله تعالى: «وإن أردتم استبدال زوج مكان تزوج وأتم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً أتأخذونه بهتانا وإثماً مبيناً وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بغض وأخذن منكم ميثاقاً غليظاً»³

- يري أبو حنيفة أنه إذا اختلى بها خلوة صحيحة، استحققت الصداق المسمى وذلك أن ينفرد الزوجان في مكان يأمنان فيه بعدم الاطلاع أحد عليهما، ولم يكن بأحد منهما مانع شرعي، مثل أن يكون أحدهما صائماً وافرغ عليه، أو تكون حائضاً، أو مانع حسي مثل مرض أو مانع طبيعي يكون معهما ثالث.

- إذا عقد الرجل على المرأة ودخل بها ثم تبين فساد الزواج لسبب من الأسباب وجب المهر المسمى كله.

¹ المادة 33 من ق.أ.ج تنص: «إذا تم الزواج بدون شاهدين أو صداق أو ولي في حالة وجوبه، يفسخ قبل الدخول ولا صداق فيه».

² - يوسف دلاندة، المرجع السابق، ص 9.

³ - سورة النساء، الآية 20، 21.

ثالثا: حالات استحقاق نصف المهر

اتفق الفقهاء على وجوب نصف المهر للزوجة بالفرقة قبل الدخول سوءا عند الشافعية والحنابلة أكانت الفرقة طلاقا أم فسحا، إذا كان المهر مسمى حين العقد وكانت التسمية صحيحة والفرقة جاءت من قبل الزوج، ودليلهم قوله تعالى «... إن طلقتموه من قبل أن تمسوه وقد فرضتم له فريضة نصف ما فرضتم...»¹.

المطلب الثاني: حق المطلقة في متاع بيت الزوجية

إن الزوجة أثناء الحياة الزوجية غالبا ما تساهم في تكوين متاع البيت عبر الجهاز أو شراء بعض اللوازم، مما يفرض حين انحلال الرابطة الزوجية أن تأخذ نصيبها من المتاع المنزلي.

الفرع الأول: التعريف بمتاع البيت الزوجية

سنتناول في هذا الفرع تعريف متاع بيت الزوجية لغة واصطلاحا

أولاً: لغة

المتاع وهو كل ما ينتفع به ويرغب في اقتنائه كالطعام وأثاث البيت، والسلعة والمال.

وقوله تعالى: «أنزل من السماء ماء سالت أودية بقدرها فاحتمل السيل زيدا رابيا ومما يوقدون عليه في النار ابتغاء حلية أو متاع زبد مثله كذلك يضرب الله الحق والباطل فأما الي فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض كذلك يضرب الله الأمثال»².

¹ - سورة البقرة، الآية 237.

² - سورة الرعد، الآية 17.

ثانيا: اصطلاحا

هو ما يتمتع به الزوجان في حياتهما من لباس وأثاث وأدوات منزلية معدة للطبخ وغيره، أو للركوب كالسيارة أو وسائل الترفيه كبنديقية الصيد للرجال والحلي للنساء¹.

الفرع الثاني قسمة متاع البيت الزوجية

سنتطرق من خلال هذا الفرع إلى أحكام قسمة متاع البيت الزوجية في الفقه الإسلامي أولا وإلى أحكام قسمته من خلال قانون الأسرة الجزائري ثانيا.

أولا: حكم متاع بين الزوجية في الفقه الإسلامي

أجمع فقهاء الشريعة الإسلامية أنه في حالة اختلاف الزوجين في أثاث بيت الزوجية، فادعى كل منهما ملكية هذا الأخير، أن يكون الأثاث لمن أقام البينة منهما، وإن أقام كلاهما البينة رجحت بينة من يدعي خلاف الظاهر لأن البينة شرعت لإثبات خلاف الظاهر، أما إذا لم تكن بينة لأحدهما، اختلف الفقهاء في ملكية أثاث بيت الزوجين إلى عدة آراء²:

1- رأي الشافعية

ذهب الشافعية إلى أنه في حالة اختلاف الزوجين في ملكية أثاث بيت الزوجية، أو اختلف أحدهما مع ورثة الآخر أو اختلف ورثتهما، فإن أقام أحدهما البينة يكون الأثاث له، أما إذا لم تكن لأحدهما بينة، فيقسم الأثاث بينهما مناصفة، سواء في ذلك ما يصلح لهما بعد أن يحلفا اليمين وذلك لكون الظاهر مع الزوجين.

2- رأي المالكية

ذهب المالكية إلى أنه إذا اختلف الزوجان في متاع البيت، فادعى كل واحد منها أنه له، ولا بينة لهما أو لأحدهما، فما كان من متاع النساء حكم به المرأة مع يمينها، وما كان

¹ محمد بن إبراهيم بن عبد الله التوجيهي، المرجع السابق، ص 230.

² جلال نضال وآخرون، التطليق والخلع، مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في القانون، قسم الحقوق، طبعة محمد الصديق بن يحيى، جيل، السنة الجامعية، 2010-2011، ص 28.

من متاع الرجال حكم به للرجل مع يمينه، أما ما يصلح لهما كالنقود مثلاً، وهو للرجال بعد أداء اليمين وقال سحنون أن ما يعرف لأحدهما فهو له من غير يمين.

3- رأي الحنفية

وافق أبو حنيفة رحمه الله في أنه ما يصلح للرجال، فهو للرجال بعد أداء اليمين، ذلك لأن الظاهر شاهد له، وأنه ما للنساء هو للمرأة بعد أداء اليمين لأن الظاهر شاهد لها، وأما ما يصلح لهما ففي مذهب الحنفية رأيان:

الرأي الأول: لأبي يوسف

أن القول قول الزوجة في مقدار ما يجهز به مثلها في العادة، والقول قول الزوج في الباقي، لأن الظاهر يكون شاهد للمرأة في مقدار جهاز مثلها ففي الغالب لا تزف الزوجة إلا بجهاز يليق بمثلها وما زاد عن ذلك يحكم به الزوج لأن البيت بينه وبينه هي المتصرفة فيه¹.

الرأي الثاني: لأبي حنيفة

أن ما يصلح لهما يكون القول فيه للزوج مع اليمين، لأنه صاحب البيت ويده صاحبة التصرف فيه.

ثانياً: حكم متاع بيت الزوجين في قانون الأسرة الجزائري

جاء في نص المادة 73 من ق.أ.ج: «إذا وقع النزاع بين الزوجين أو ورثتهما في متاع البيت وليس لأحدهما بينة فالقول للزوجة أو ورثتها مع اليمين في المعتاد للنساء والقول للزوج أو ورثته مع اليمين في المعتاد للرجال، والمشاركات بينهما يتقسمانها مع اليمين».

يتضح من خلال هذه المادة أن النزاع في متاع البيت ينتهي لصالح صاحب البينة انطلاقاً من القاعدة الفقهية التي تقضي أن البينة على من ادعى واليمين على من أنكر.

¹ - صونية بلقاسم، المرجع السابق، ص 34-35.

فإذا قدم أحد الزوجين حجة أو دليل عن ملكية المتاع له حكم له به، أما إذا لم يوجد دليل، فيلجا القاضي إلى سلطته التقديرية في تحديد ما هو معتاد للنساء والرجال ويعطي الحق لمن يحلف واليمين عن ينكر¹.

وعليه فلا يمكن تطبيق أحكام المادة 73 من ق.أ.ج إلا إذا توفرت ثلاث شروط:

- 1- أن يكون موضوع النزاع قائم حول متاع البيت.
- 2- عدم وجود حجة كتابية أو شفوية لإثبات ملكية المتاع من أحد الزوجين.
- 3- أن يكون النزاع منصب على حق أحدهما في ملكية ما يدعيه ملكية خالصة².

أما بالنسبة للمشتركات فقد نص عليها في الفترة الثانية من المادة 73 من ق.أ.ج على أنها تقسم بين الزوجين مع اليمين فإذا لم يكن لأحد الزوجين بينة، فيقسمان المتاع بعد أن يؤديان اليمين فإذا أدى أحد الزوجين اليمين وامتنع الآخر أعطي المتاع للحالف ويستوي الأمر إذا كان النزاع بين الزوجين أو ورثتهما أو أحدهما وورثة الآخر³.

ثالثا: النزاع في متاع بيت الزوجية

النزاع في متاع البيت نصت عليه المادة 73 من ق.أ.ج السالفة الذكر.

تبنى المشرع قاعدة البينة معتمدا في ذلك قول من شهد له الظاهر مع اليمين، فما يكون صالح لاستعمال الرجل فهو للرجل وما يكون صالحا لاستعمال المرأة كالحلي فالقول فيه للزوجة مع اليمين⁴.

¹ - العربي بلحاج، المرجع السابق، ص 394.

² - عبد العزيز سعد، المرجع السابق، ص 148.

³ - صونية بلقاسم، المرجع السابق، ص 36.

⁴ - لخضر بن عائشة، إثبات الحقوق المالية للزوجين، دراسة مقارنة نقدية تحليلية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية، 2008-2009، ص 56.

1- طبيعة الأشياء المتنازع فيها

أ- الأشياء المتنازع فيها بحكم طبيعتها للمرأة

أثناء الحياة الزوجية قد تقوم المرأة باقتناء بعض اللوازم التي جرت العادة والعرف باعتبارها أشياء خاصة بالمرأة، ولا يتصور أن يقوم الرجل بشراء هذه الأغراض كالحلي وبعض الملابس المخصصة للنساء وأدوات التجميل، وعليه فمن غير المعقول بأن يقوم الزوج بمنازعة الزوجة في هذه الأغراض ويمتد هذا الحكم إلى ورثة الزوج بعدم المطالبة بالحصول على هذه الأشياء باعتبارها ملكا لمورثهم¹.

ب- الأشياء المتنازع فيها بحكم طبيعتها للرجل

معنى ما يصلح للرجال مثل أدوات الصيد، وكل ما يستمد العرف حكما أنه له، فإذا طلبه الزوج ونازعته الزوجة فيه فالقول للزوج مع اليمين.

ج- الأشياء المتنازع فيها بحكم طبيعتها المشتركة

من الناحية العملية هذه الحالة هي الأكثر صعوبة سواء للزوج أو الزوجة في إثبات ملكيتهما للشيء المتنازع عليه، أو بالنسبة للقاضي في الفصل في هذا النزاع إذ يدعي كل منهما ملكيته لما

في البيت من مفروشات وأثاث وأدوات مثل آلة الغسيل والتلفاز والثلاجة وغيرها، لأنه قد سارت الأعراف في مجتمعاتنا أن تقوم الزوجة، بمساعدة زوجها في هذا الشأن بأموالها الخاصة التي تقتنيها من أجره عملها إذا كانت عاملة، وحتى من المهر الذي يعد حقا خالصا لها².

¹ - عبد العزيز سعد، المرجع السابق، ص 312.

² - لخضر بن عائشة، المرجع السابق، ص 58، 59.

2- إثبات ملكية الأشياء المتنازع فيها

رغم النص الصريح الذي أورده المشرع في المادة 73 من ق.أ.ج¹، الخاصة بإثبات الأشياء المتنازع فيها، إلا أنها تبقى غير كافية وحدها أمام الصعوبات التي تعترض القضاة والمحضرين القضائيين حول وجود أساس معين في فك هذا النزاع، وتشير مختلف المراجع إلى وضع ضابط معين لفك هذا النزاع.

أولاً: كيفية الإثبات (نطاق تطبيق نص المادة 73 قانون الأسرة)

من خلال استقراء نص المادة 73 ق.أ.ج السالفة الذكر، يتبين لنا وجوب التمييز بين الحالات التالية:

أ- الحالة الأولى

تكون في حالة الطلاق إذ يكون صاحب صفة المقاضاة هما الزوجان فقط والمحكمة عندما يطرح عليها النزاع للفصل فيه فإنها إن ظهر لديها ما يزيد مزاعم أحد الزوجين، بحيث أقام المدعي البينة على ما يدعيه أو أقام المدعى عليه بينة على مزاعمه فالقضية تنتهي لصالح صاحب البينة.

ب- الحالة الثانية

هي الحالة التي يثار فيها النزاع دون وجود بينة عند كلا الأطراف المتنازعة وهنا نميز بين أمرين:

1- إذا كان الشيء المتنازع فيه بطبيعته هو خاص للنساء فالقول هنا للزوجة أو وريثها مع اليمين «وهذا ما أكدته المحكمة العليا في قرارها الصادر تحت رقم 81850 بتاريخ 1992/04/14 بأن هناك خطأ في تطبيق القانون بعد توجيه اليمين المطعون ضدها بعد النكول، وبالتالي فتعتبر خاسرة دعواها»².

¹ - القانون رقم 84-11، سالف الذكر.

² - الاجتهاد القضائي، غرفة الأحوال الشخصية، عدد خاص، الجزائر، 2001، ص 242.

2- إذا كان الشيء المتنازع فيه بطبيعته هو خاص بالرجال، فالقول هذا للزوج أو ورثته مع اليمين.

وتجدر الإشارة إلى نقطة مهمة تتعلق باليمين، وهو وجود غريزة حب التملك لدى الأفراد وأمام غياب الوازع الديني لديهم يؤدي بهم إلى أداء اليمين قصد إثبات ملكيتهم لهذه الأشياء «فالجزائري فيما مضى يخجل أن يحلف اليمين لتدعيم حقه الواضح فإن هناك كثير من الناس من يخلف اليوم عشرات الأيمان كذبا من أجل الحصول على ثمن بخس ومنفعة تافهة ورخيصة».

بالتالي فعلى القاضي في هذه الحالة ألا يكتفي باليمين الحاسمة بل عليه أن يراعي شخصية وظروف كل طرف على حدى¹.

ج- الحالة الثالثة

أما فيما يخص المتاع المشترك بين الزوجين، فهو من حيث المبدأ ملك الزوج مع اليمين وللزوجة أن تثبت خلاف ذلك، «وهو ما أكدته المحكمة العليا في قرارها رقم 18245 الصادر

بتاريخ 1998/04/21 القاضي باقتسام المتاع المشترك بين الزوجين مع اليمين في الأشياء التي لم يقدم بشأنها أي دليل»².

¹ - العربي بلحاج، المرجع السابق، ص 395.

² - مجلة الاجتهاد القضائي، ع.أ.ش، عدد خاص، الجزائر، 2001، ص242.

خلاصة

للمطلقة حقوقا مالية بعد الطلاق تتمثل في نفقة العدة والإهمال ومتعة المطلقة والتعويض لها عن الضرر اللاحق بها من جراء الطلاق التعسفي، وما تستحقه من متاع البيت، وكذا حقها في المهر.

فقد أجمع الفقهاء على أن للمعتدة من طلاق رجعي الحق في النفقة والسكن، وذلك لكونها زوجة، فالزوج مراجعتها مادامت في العدة، كما أنه يلحقها طلاق الرجل وإظهاره وإيلائه، ولم يخالف أحد في ذلك لورود نصوص صريحة فيه.

أما بالنسبة للمعتدة من طلاق بائن، فإما أن تكون حاملا أو غير حامل، فإذا كانت حاملا فلها النفقة والسكن حتى تضع حملها ولم يخالف أحد في ذلك الصراحة النص، أما غير الحامل فقد اختلف الفقهاء في نفقتها وسكناها على أربعة أقوال.

قضى المشرع الجزائري بحق المطلقة في النفقة والسكن خلال فترة العدة، وذلك ما يتجلى من خلال نص المادة 61 من ق.أ.ج. وقد جاءت هذه المادة عامة وشاملة، ولم تفرق بين الطلاق الرجعي والبائن، فقد أعطى للمطلقة حق السكن والنفقة بكل ما تشمله المادة 78 من ق.أ.ج.

فمن حقوق المرأة المطلقة الحق في النفقة إلى غاية انقضاء عدتها، وتسمى بنفقة العدة كما سبق بيانها، أما نفقتها قبل النطق بالحكم وهي لا تزال زوجة، تسمى نفقة الإهمال، ففي أغلب الأحيان تغادر الزوجة مسكن الزوجية وتبقى مدة زمنية في بيت أهلها دون الإنفاق عليها من طرف الزوج، أو يغادر الزوج البيت ولا ينفق عليها، مما يترتب على ذلك رفع دعوى نفقة الإهمال، وهي النفقة التي تطالب الزوجة القضاء بها نتيجة عدم إنفاق الزوج عليها لفترة زمنية.

من خلال استقراء المادة 80 من ق.أ.ج. نستخلص أن استحقاق النفقة كمبدأ عام، يبتدئ من تاريخ رفع الدعوى القضائية بطلبها، ولكن استثناء عن هذه القاعدة يجوز للقاضي المعروض عليه دعوى النفقة أن يحكم باستحقاقها بأثر رجعي لمدة لا تتجاوز سنة قبل رفع

الدعوى، وذلك متى قدمت له أدلة وبيانات مقنعة، إلا أنه يسقط حق المطلقة في استحقاق نفقة الإهمال في حالة ثبوت نشوزها.

كما تستحق المطلقة بعد الطلاق نفقة المتعة، جبرا لخاظرها بسبب وحشة الفراق وتكريما لها ومواساتها.

وقد أثار موضوع نفقة المتعة خلافا شديدا بين المذاهب المختلفة، بل بين أصحاب المذهب الواحد سواء في أصل وجوب المتعة أو في تقديرها، أما فيما يخص المشرع الجزائري فقد تطرق من خلال المادة 52 من ق.أ.ج إلى حق المطلقة في التعويض عن الطلاق التعسفي، ولم يأتي بأي نص قانوني يتعلق بحقها في نفقة المتعة، وهذا ما جعل قضاتنا يخلطون بين نفقة المتعة والتعويض عن الضرر الناتج عن الطلاق التعسفي، فأصحاب الرأي الأول من القضاة اعتبروا المتعة تعويضا عن الطلاق التعسفي، أما أصحاب الرأي الثاني فقد سلكوا مسلكا آخر حيث فرقوا بين المتعة والطلاق التعسفي، ولهذا فعلى المشرع الجزائري فرض المتعة لكل مطلقة، عدا من طلقت قبل الدخول التي فرض لها مهر، فلها نصف ما فرض، والالتزام بأحكام المتعة في الشريعة الإسلامية حيث أن الضرر يلحق المطلقة.

وقد أثارت مسألة جواز الحكم على الزوج المطلق بالتعويض إذا طلق زوجته تعسفا جدلا فقهيا، ولعلماء الشريعة في هذا الشأن قولان، يذهب أصحاب القول الأول إلى أنه إذا طلق الزوج زوجته دون سبب معقول كان متعسفا في استعمال حقه، وجزاء التعسف هنا هو التعويض المالي، وقد استدل هؤلاء بكون الطلاق فيه ضياع لمستقبل الزوجة وتفويت لفرصة الزواج التي قد لا تعود، أما أصحاب القول الثاني ذهبوا إلى أن المطلقة لا تستحق التعويض عن الطلاق التعسفي، وذلك لكون هذا الطلاق حقا مباحا للزوج في الشريعة الإسلامية، غير مقيد في استعماله بوجود الحاجة التي تدعو إليه ومن الظلم مساءلة أحد عن ممارسة حقه.

أما فيما يخص المشرع الجزائري فقد أقر بمشروعية التعويض عن الطلاق التعسفي، من خلال ما ورد في نص المادة 52 من ق.أ.ج حيث جاء فيها: «إذا تبين للقاضي تعسف الزوج في الطلاق حكم للمطلقة بالتعويض عن الضرر اللاحق بها» وجعل للقاضي السلطة

التقديرية في تحديد التعسف من عدمه وتقدير التعويض المناسب، الذي يقدره أخذاً بعين الاعتبار الدخل الشهري الرجل والظروف المعيشية، وحتى عدد سنوات الزواج.

أما فيما يخص حكم الهدايا المتبادلة في فترة الخطوبة، فقد أجمع فقهاء الشريعة الإسلامية، أنه يسترد الهدايا من الطرف الثاني إذا لم يكن العدول منه سواء كانت قائمة الإسترداد أما في حالة استهلاكها فإنه يسترد قيمتها.

أما المشرع الجزائري فقد نص في المادة 05 من ق.أ. ج على أنه: "لا يسترد الخاطب شيئاً

مما أهداها إذا كان العدول منه" والفقرة الرابعة منه: "وإذا كان العدول من المخطوبة، فعليها أن ترد للخاطب ما لم يستهلك من هدايا أو قيمته".

أما بالنسبة للمهر فهو حق خالص وثابت للمرأة، وواجب على الزوج تجاه زوجته، ولقد عرفه المشرع الجزائري في المادة 14 من ق.أ.ج ورد بشأنه العديد من الدلائل في القرآن والسنة، واستحقاق المرأة للمهر المؤجل يختلف باختلاف حالاته (كامل المهر، نصف المهر).

بما أن الزوجة أثناء الحياة الزوجية غالباً ما تساهم في تكوين البيت عبر الجهاز أو شراء بعض اللوازم، لهذا فلها أن تطالب بنصيبها من المتاع البيت، وقد أجمع فقهاء الشريعة الإسلامية على أنه في حالة اختلاف الزوجين في أثاث بيت الزوجية، وادعى كل منهما ملكيته، أن يكون الأثاث لمن أقام البينة، وإن أقام كلاهما البينة رجحت بينة لمن يدعي خلاف الظاهر، أما إذا لم تكن بينة لأحدهما، فقد اختلف الفقهاء في ملكيته إلى عدة آراء، أما المشرع الجزائري فقد نص في المادة 73 من ق.أ.ج على أنه: "إذا وقع النزاع بين الزوجين أو ورثتهما في متاع البيت، وليس لأحدهما بينة فالقول للزوجة أو ورثتها مع اليمين في المعتاد للنساء والقول للزوج أو ورثته مع اليمين في المعتاد للرجال، والمشتركات يتقسمانها مع اليمين".

الفصل الثاني

الحقوق المالية للمطلقة الحاضنة والمحضون

الفصل الثاني : الحقوق المالية للمطلقة الحاضنة و المحضون

الفصل الثاني: الحقوق المالية للمطلقة الحاضنة والمحضون

من أهم الآثار القانونية لانحلال عقد الزواج أو الطلاق هو وضع الطفل عند من هو أقدر على الاهتمام به والعناية بشؤونه، والحضانة هي ضرب من هذه الرعاية بالطفولة يجب كفل الطفل التربوية، الصحيحة والخلفية السليمة، ومن هنا فإن أحكام الحضانة هي مظهر من مظاهر عناية التشريع الإسلامي والقانون للطفولة¹.

على هذا الأساس قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث.

- أجرتا الحضانة والرضاع في الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري (مبحث أول).
- مسكن المحضون (مبحث ثان).
- نفقة المحضون وحق الزيارة (مبحث ثالث).

المبحث الأول: أجره الحضانة والرضاع في الفقه الإسلامي وقانون الأسرة

الجزائري

الحضانة لغة من الحضن والجنب، يقال ضمه إلى جنبه، فهي حفظ الولد والقيام بمصالحه ورعاية شؤونه من تدبير طعامه وملبسه ونومه وتنظيفه ووقايته عما يهلكه أو يضره، فقد نص عليه قانون الأسرة الجزائري في المادة 62 «الحضانة هي رعاية الولد وتعليمه والقيام بتربيته على دين أبيه والسهر على حمايته وحفظه صحة وخلقا»².

الرضاع هو نوع من الخدمة وعليه يمكن للحاضنة أو الحاضن أن يطلب أجره مقابل العناية المادية والمعنوية التي تبذل لمصلحة المحضون.

وعليه قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين:

- أجره الحضانة (المطلب الأول).

¹ - العربي بلحاج، المرجع السابق، ص 379.

² - القانون رقم 84-11، السالف الذكر.

الفصل الثاني : الحقوق المالية للمطلقة الحاضنة و المحضون

- أجره الرضاعة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: أجره الحاضنة

الحضانة عمل تؤديه الحاضنة للصغير فتستحق أجره عليه وهذه تجب على الأب كما تجب عليه نفقته، وتستحق الحاضنة أجره ما لم تكن هي الأم وكانت الزوجية قائمة فعلا بينهما وبين الصغير أو كانت لا تزال في عدتها منه، وكذلك نفس الأمر بالنسبة لأجره المسكن فإنها تجب الحاضنة إن لم يكن لها مسكن تقيم فيه مع الطفل كما تجب أجره خادم إن احتاج الصغير إليه، وتجب هذه الأجره (السكن والخادم والحاضنة) في مال الصغير إن كان له مال وإلا فعلى الأب، ثم على من تلزمه نفقة الصغير¹.

الفرع الأول: أجره الحاضنة في الفقه الإسلامي

أولاً: نطاق استحقاق أجره الحاضنة

حاضنة الصغير إما أن تكون أما له أو أن تكون غيرها من سائر الحاضنات فإن كانت أم الصغير فإننا نفرق بين حالتين:

الحالة الأولى:

حالة قيام الزوجية بين الحاضنة ووالد المحضون، ويستوي الأمر إذا كانت مطلقة طلاقاً رجعيًا أو بئنا شريطة بقائها في فترة العدة في البيت الزوجية، فهي لا تستحق أجره الحضانة، لأن النفقة ثابتة لها، فلا يجمع بين النفقة والأجره².

¹ - نبيل صقر، قانون الأسرة وفقها تطبيقاً، د. ط، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، د.س.ن، ص 245.

² - رمضان على السيد الشرنباطي، جابر عبد الهادي سالم الشافعي، أحكام الأسرة الخاصة بالزوج والفرقة وحقوق الأولاد في الفقه الإسلامي والقانون والقضاء، دراسة مقارنة لقوانين الأحوال الشخصية في مصر ولبنان، ط2، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2011، ص 593.

الفصل الثاني : الحقوق المالية للمطلقة الحاضنة و المحضون

الحالة الثانية:

حالة طلاق الحاضنة من والد المحضون وانقضاء فترة العدة في هذه الحالة لا خلاف بين علماء المذاهب في أنه لها أجره الحضانة، سواء كان الذي طلقها انقضت عدتها منه من طلاق رجعي أو بائن، لأنها لا تستحق نفقة على الأب حينئذ وقد حبست نفسها عن الزواج القيام بالحضانة، ومن حبس نفسه للقيام بعمل استحق الأجر في مقابل هذا العمل، وتستحق هذا الأجر من تاريخ انقضاء عدتها.

أما إذا كانت الحاضنة غير الأم، فإنها تستحق الأجرة، لأن المعنى الذي أوجب الأجرة للأم في حالة قيام النكاح هو أن الأب لا يقوم بالإنفاق عليها¹.

ثانيا: تاريخ استحقاق أجره الحضانة

إذا كانت الحاضنة هي الأم استحققت الأجرة من تاريخ قيامها بالحضانة بعد انقضاء العدة وتصير أجرتها ديناً صحيحاً على الأب من غير توقف عن تراضي أو قضاء، أما إذا كانت الحاضنة غير الأم فلا تستحق الأجر إلا من تاريخ الاتفاق أو الحكم، حتى أنها لو قامت بالحضانة مدة، ولم يكن هناك اتفاق بينهما وبين أب الصغير، أو من تلزمه الأجرة، ولا حكم لا يكون لها الحق في المطالبة بالأجرة عن هذه المدة لأن أجره الحضانة لا تستحق إلا بعقد أو قضاء القاضي².

ثالثاً: سقوط الحق في استحقاق أجره الحضانة

يسقط الحق في استحقاق أجره الحضانة إما ببلوغ الصغير أو الصغيرة سن حضانة وإما بسقوط حق الحاضنة في الحضانة، كفقدها لأحد شروط صلاحيتها للحضانة، على

¹- نبيل صقر، المرجع السابق، ص 247.

²- صونية بلقاسم، المرجع السابق، ص 43.

الفصل الثاني : الحقوق المالية للمطلقة الحاضنة و المحضون

سبيل المثال زواج الحاضنة بأجنبي عن المحضون فيسقط حقها في الحضانة، يستتبع حق الحاضنة في استحقاق أجره الحضانة في حالة مخالفتها لأب الصغير على أجره حضانتها¹.

عموما فالحق في أجره الحضانة يثير نقاشا من حيث هل هو مرتبط بالحاضن أو المحضون؟ ذلك أن اعتباره حق الحاضنة يعطي الفرصة للمفاوضة والبيع والشراء به في الخلع، الشيء الذي يؤثر في مصلحة المحضون التي هي أولى بالاعتبار.

كذلك يسقط صاحب الحق في الحضانة في استحقاق أجره الحضانة في حالة وجود متبرعة بها من محارم المحضون في حال إعسار الأب، دفعا للضرر على الأب بإلزامه بالأجر ومدابنته وهو معسر، وكذلك لو كان للصغير مال لأن الأجرة واجبة من ماله في هذه الحالة وفي إعطائه الطالب الأجر ضياع لجزء من ماله².

الفرع الثاني: أجره الحاضنة في قانون الأسرة الجزائري

نظم المشرع الجزائري في ق.أ.ج الأحكام الخاصة بالحضانة، بحيث نجده تطرق في المادة 62 ق.أ.ج إلى تعريف الحضانة بقوله: « الحضانة هي رعاية الولد وتعليمه والقيام بتربيته على دين أبيه والسهر على حمايته وحفظه صحة وخلقا³، كما جعل حضانة الصغير للأُم في مرحلة الطفولة وأعطى لها الأولوية في ذلك، لأنها أكثر صبورا وحرصا على الصغير، حيث نصت المادة 64 منه على أنه: «الأم أولى بحضانة ولدها، ثم الأب، ثم الجدة لأُم، ثم الجدة لأب، ثم الخالة، ثم العمة، ثم الأقربون درجة مع مراعاة مصلحة المحضون في كل ذلك، وعلى القاضي عندما يحكم بإسناد الحضانة أن يحكم بحق الزيارة».

وقد تضمنت المادة 62 من ق.أ.ج الفقرة الثانية مختصرة حول ما يتعلق بشروط ممارسة الحضانة ونصها: «ويشترط في الحاضن أن يكون أهلا للقيام بذلك»، ويبدو أن ما

¹ محمد عليوي ناصر، الحضانة بين الشريعة والقانون، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010، ص254.

² مصطفى الشلبي، المرجع السابق، 750.

³ - القانون رقم 84-11، - السالف الذكر -.

الفصل الثاني : الحقوق المالية للمطلقة الحاضنة و المحضون

يقصده المشرع بالأهلية ضمن المادة 62 من ق.أ.ج إنما تلك المتعلقة بالقدرة والاستطاعة على تربية الصغير والقيام بشؤونه ويتدرج ضمن هذه الشروط: «الإسلام، البلوغ، العقل...».

كما نصت المادة 65 من ق.أ.ج على مدة الحضانة بحيث: «تنقضي مدة حضانة الذكر ببلوغه (10) سنوات، والأنثى ببلوغها سن الزواج، وللقاضي أن يمدد الحضانة بالنسبة للذكور إلى (16) سنة إذا كانت الحاضنة أما لم تتزوج ثانية، على أن يراعي في الحكم بانتهائها مصلحة المحضون»¹.

إلا أنه لم يتطرق إطلاقاً إلى أجرة الحضانة، وكذا الحال في حالة العودة إلى ما جاء في قانون الأسرة فيما يتعلق بالنفقة في المواد التالية 75-76-77-78 من ق.أ.ج وعليه تنص المادة 75 على «تجب نفقة الولد على الأب ما لم يكن له مال، فبالنسبة للذكور إلى سن الرشد و الإناث إلى الدخول وتستمر في حالة ما إذا كان الولد عاجزاً لآفة عقلية أو بدنية أو مزاولاً للدراسة وتسقط بالاستغناء عنها بالكسب»، والمادة 76 تنص على «في حالة عجز الأب تجب نفقة الأولاد على الأم إذا كانت قادرة على ذلك»، وكذا المادة 77 على «تجب نفقة الأصول على الفروع و الفروع على الأصول حسب القدرة و الاحتياج ودرجة القرابة في الإرث»، والمادة 78 تنص كما يلي «تشمل النفقة: الغذاء والكسوة والعلاج ، والسكن أو أجرته، وما يعتبر من ضروريات في العرف والعادة»، ما يستلزم علينا حسب المادة 222 من ق.أ.ج الرجوع إلى أحكام الشريعة الإسلامية وبالتالي إلى الأحكام السابق دراستها².

وعن موقف القضاء في الجزائر في هذه المسألة فإننا لم نجد له تطبيقات كثيرة، إلا أنه مؤخراً صدر قرار جاء في حيثياته: «أن الحكم بأجرة شهرية للحاضنة مقابل سهرها وقيامها بحضانة أولادها والذين أسندت حضانتهم لها يعد مخالفة جوهرية في الإجراءات، لأن قيام الحاضنة بهذه المهمة في بلد أجنبي بما يحتوي عليه من تقاليد وصعوبة في

¹ - القانون رقم 84-11، -السالف الذكر-.

² - باديس ديابي، المرجع السابق، ص 86.

الفصل الثاني : الحقوق المالية للمطلقة الحاضنة و المحضون

الحياة ليست نفس المهمة إذا أسندت لها في موطنها، حتى ولو لم ينص عليها القانون الجزائري لأن في ذلك تشجيع لها ودفع القيام بشؤون محضونها بكل ما يملك من جهد»¹.

المطلب الثاني: أجره الرضاع

جعلت الشريعة الإسلامية الرضاع عنصر من عناصر النفقة الواجبة على الأب لابنه فهو مجبر على تهيئة المرضعة، ودفع أجره الرضاعة، طبقاً لقوله تعالى: «... فإن أرضن لكم فأتوهن أجورهن...»²، إلا أنه وبتفحصنا لقانون الأسرة الجزائري نجده لم ينص على أجره الرضاع مما يجعل القاضي يرجع إلى أحكام الشريعة الإسلامية كما تنص عليه المادة 222 من ق.أ. ج «كل ما لم يرد النص عليه في هذا القانون يرجع فيه إلى أحكام الشريعة الإسلامية»³.

الفرع الأول: أجره الرضاع في الفقه الإسلامي

سنتطرق من خلال هذا النوع بمختلف أحكام أجره الرضاع: استحقاقها، وتاريخ استحقاقها، ومقدارها.

أولاً: استحقاق الأم لأجره الرضاع

الأصل الذي يقوم عليه استحقاق الأم للأجره على الرضاع أو عدم الاستحقاق وهو وجوب النفقة لها من أب الرضيع وعدم وجوبها، فإن كانت تجب لها نفقة على الأب، فلا تستحق الأجره على الرضاع، وبناءاً على هذا الأصل:

1- إذا أرضعت الأم ولدها حال قيام الزوجية، أو في عدة الطلاق الرجعي، فلا تستحق الأجر بالاتفاق، لأنه تجب لها النفقة على الزوج في الحالتين، حتى لا تجمع الأجره والنفقة في مال واحد.

¹ - ق.م.ع صادر بتاريخ 05-05-1986، ملف رقم 1473، انظر العربي بلحاج، المرجع السابق، ص 338.

² - سورة الطلاق، الآية 06.

³ - القانون رقم 84-11، سالف الذكر.

الفصل الثاني : الحقوق المالية للمطلقة الحاضنة و المحضون

2- إذا تم الإرضاع بعد انقضاء عدة الطلاق، فلا خلاف بين علماء المذاهب في أنه تجب لها أجره حضانة، سواء كان طلاقها الذي انقضت عدتها منه رجعيًا أم بائنًا¹.

ذلك أنها لا تستحق نفقة الزوجية لانتهائها بانقضاء العدة، فهي أجنبية عن الأب فتأخذ حكم المرضعة الأجنبية استحقاق الأجرة، وقد دل على ذلك قوله تعالى في المطلقات «**أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ ۗ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ۚ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ۗ وَأْتَمَرُوا بَيْنَكُمْ بِمَعْرُوفٍ ۗ وَإِنْ تَعَاَسَرْتُمْ فَسَرُّعٌ لَهُ أُخْرَىٰ**»².

3- إذا قامت الأم بإرضاع ولدها، وهي في عدة الطلاق البائن ولم تنقض عدتها منه، فالذي عليه الفتوى أنه لا تجب لها في هذه الحالة أجره الحضانة، وذلك لأن لها نفقة عدة عن أبي الصغير، فلا تجمع بين هذه النفقة وأجره الحضانة، لأن الطلاق البائن يقطع الزوجية، ويجعل المرأة أجنبية³.

ثانيا: تاريخ استحقاق أجره الرضاع

تستحق الأم أجره الرضاع من تاريخ إرضاعها للولد من غير توقف، على عقد إجازة بينهما وبين الأب، ومن أجل ذلك يجوز القضاء بها عن مدة ماضية، على تاريخ رفع الدعوى، وتصبح من الديون الصحيحة التي لا تسقط إلا بالأداء أو الإبراء ويترتب عن ذلك أنها لا تسقط بموت الصغير لأنها أجره لا نفقة ولا بموت الأب، بل تجب لها في تركته وتشارك ورثتهم فهي كغيرها من أصحاب الديون⁴.

أما المرضعة غير الأم فتستحق أجر الرضاع من تاريخ العقد، لأنها مستأجرة للرضاع، فلا تستحق أجره إلا من يوم العقد.

¹ - صونبة بلقاسم، المرجع السابق، ص 46-47.

² - سورة الطلاق، الآية 06.

³ - عبد القادر حرز الله، الخلاصة في أحكام الزواج والطلاق، د.ج، ط1، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص 341.

⁴ - أحمد حسن فراج، أحكام الأسرة في الإسلام، الطلاق، الخلع، حقوق الأولاد، نفقة الأقارب وفقا لأحدث التشريعات القانونية، د.ط، دار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2004، ص 666.

الفصل الثاني : الحقوق المالية للمطلقة الحاضنة و المحضون

ثالثا: مقدار أجره الرضاع

مقدار الأجرة التي تستحقها الأم هو ما اتفقت مع الأب عليه إذا اتفقا على شيء قبل الإرضاع، وإن لم يكن بينهما اتفاق على قدر معين، تقدر أجره الرضاع بأجرة المثل.

ويرجع تقديرها إلى القاضي الذي يحكم في القضية في حالة النزاع تبعا لأحوال المرضعة أو الرضيع أو الأب، أو مجموع هذه العناصر معا¹.

وتجب أجره الرضاع من مال الولد إن كان له مال، وإن لم يكن له مال فيجب على أب الولد دفعها إذا كان موسرا، ويكون الأجر دينا على الأب يدفعه لها إذا أيسر، وإذا كان معسرا عاجزا على الكسب وجبت أجره الرضاع على من تجب عليه نفقة الصغير الأقارب لقوله تعالى: «... وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس إلا وسعها...»².

الفرع الثاني: أجره الرضاع في القانون الجزائري

بتفحصنا لقانون الأسرة الجزائري نجده لم ينص على أجره الرضاع، رغم أنه منصوص عليها شرعا.

طبقا لنص المادة 222 من ق.أ.ج التي تنص على أنه: «كل ما لم يرد النص عليه في هذا القانون يرجع فيه إلى أحكام الشريعة الإسلامية»³، وفي هذا الصدد نجد قوله تعالى «...والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين...»⁴، وقوله تعالى «... فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن...»⁵.

¹ - د-مصطفى الشلبي، المرجع السابق، ص 769.

² - سورة البقرة، الآية 233.

³ - القانون رقم 84-11، سالف الذكر.

⁴ - سورة البقرة، الآية 233.

⁵ - سورة الطلاق، الآية 06.

الفصل الثاني : الحقوق المالية للمطلقة الحاضنة و المحضون

استنادا إلى ما جاءت به الآيتين الكريمتين إذا ما حدثت وطلبت الأم أجره الرضاع فإن القاضي عليه أن يستجيب لطلبها هذا، حتى وإن لم ينص المشرع صراحة في قانون الأسرة على ذلك.

وسبب انعدام أحكام قضائية تقضي بهذا الحق، ربما يرجع إلى أن الأمهات يعتبرن أنفسهن أنه من الواجب عليهن إرضاع الصغير والإشفاق عليه، ولهذا السبب لا تطرح نزاعات أمام القضاء فيما يخص طلب أجره الرضاع، كما أنه من ناحية أخرى يوجد حليب الاصطناعي لإرضاع الصغير، وأن تكاليفه تدخل ضمن النفقة الواجبة على الأب.

المبحث الثاني: مسكن الحاضنة

اختلف فقهاء الشريعة الإسلامية في مسكن الحاضنة من حيث مدى وجوبه للحاضنة ومن حيث الشروط الواجب توافرها للتمتع به، إلا أن قانون الأسرة اعتبر حق الحاضنة في الاستفادة من مسكن الحاضنة حق مقرر والتزاما يقع على عاتق الأب عند توفر شروط محددة، كما أقر ضمانات قانونية تضمن للحاضنة وللمحضون الحق في السكن.

وعليه قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين:

أحكام تمتع الحاضنة بمسكن الحاضنة في الفقه الإسلامي (مطلب أول) وحكم تمتع الحاضنة بمسكن الحاضنة في ظل قانون الأسرة الجزائري (مطلب ثاني).

المطلب الأول: أحكام تمتع الحاضنة بمسكن الحاضنة في الفقه الإسلامي

اختلف فقهاء الشريعة الإسلامية في مسكن الحاضنة من حيث مدى وجوبه للحاضنة أو عدمه ومن حيث الشروط الواجب توافرها للتمتع به، سنبيين مختلف هذه الآراء فيما يلي:

الفرع الأول: رأي الفقه الحنفي

في مجموع الفقه الحنفي فيما يخص مسكن الحاضنة قولين:

القول الأول: أنه لا يجب للحاضنة مسكن الحاضنة مطلقا.

الفصل الثاني : الحقوق المالية للمطلقة الحاضنة و المحضون

القول الثاني: أنه يجب للحاضنة إذا لم يكن لها مسكن، لأن وجوب أجر مسكن ليس مبنياً على وجوب الأجر للحاضنة بل على وجوب نفقة الولد، لأن أجرة النفقة من المسكن والنفقة واجبة على الأب وهذا هو الأرجح عند فقهاء الترجيح في المذهب مثل الحفصي وابن عابدين وغيرهم من شيوخهم فقد سئل أبي حفص عن لها إمساك الولد، وليس لها مسكن مع الولد فقال: "على الأب سكتها".

وسئل نجم الأئمة البخاري عن المختار في هذه المسألة، فقال المختار أن عليه المسكن في الحضنة.

ويرى الفقه الحنفي أنه إذا لم يكن يملك الأب مسكن ليسكن فيه الحاضنة والمحضون انتقلت نفقة أبنائه إلى قريبهم الموسر إذا وجد إلا وجبت على الدولة، أما إذا كان لها مسكن يمكن أن تحضن فيه الولد، فلا يجب لها المسكن ولا أجرته، لأن الولد ليس محتاجاً¹.

الفرع الثاني: رأي الفقه المالكي

لم يفرق فقهاء المذهب المالكي بين الحاضنة التي لها مسكن وتلك التي ليس لها مسكن، وأجمع جمهورهم على أن مسكن الصغير على من عليه نفقته، لأن مسكن الحضنة متعلق بالنفقة على الولد، فلزم على من يقوم بالإنفاق عليه، وإن كان الحاضنة مسكن².

المطلب الثاني: حكم الحاضنة لمسكن الحضنة في ظل قانون الأسرة الجزائري

إن تمتع الحاضنة بمسكن لممارسة الحضنة يعتبر من بين آثار الطلاق وكذا أثر من آثار الحضنة في نفس الوقت، وفي هذا الإطار نصت المادة 72 من ق.أ.ج المعدلة بالأمر رقم 0502 سنة 2005 على أنه: «في حالة الطلاق، يجب على الأب أن يوفر، لممارسة

¹ - رمضان على السيد الشرنباصي، جابر عبد الهادي سالم الشافعي، المرجع السابق، ص 594.

² - مصطفى إبراهيم الزلمي، أحكام الزواج والطلاق في الفقه الإسلامي المقارن، دراسة مقارنة بالقانون، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2011، ص 331.

الفصل الثاني : الحقوق المالية للمطلقة الحاضنة و المحضون

الحضانة، سكتا ملائما للحاضنة، وإن تعذر ذلك فعليه دفع بدل الإيجار وتبقى الحاضنة في بيت الزوجية حتى تنفيذ الأب للحكم القضائي المتعلق بالسكن»¹.

نستنتج أنه لإمكانية تطبيق هذه الأخيرة يجب توفر شروط معينة نتطرق لها من خلال (الفرع الأول)، وأن المشرع الجزائري جاء بضمانات تضمن للمطلقة حقها في مسكن الحضانة سننتظر لها من خلال (الفرع الثاني).

الفرع الأول: شروط تمتع الحاضنة بمسكن الحضانة

الإمكان الحكم للمطلقة الحاضنة بمسكن الحضانة لتقييم فيه هي ومحضونها يجب توفر الشروط التالية:

1- أن يصدر حكم قضائي نهائي بطلاقها يتضمن إسناد الحضانة إليها بغض النظر عن كون المحضون واحد أو أكثر²، فقد جاء في قرار المحكمة العليا ما يلي: «السكن حق للمحضون حتى ولو كان المحضون وحيدا لأنه من عناصر النفقة».

وأسس قراره بقوله إن القرار خرق نص المادة 72 ق.أ.ج وذلك لكون القرار المطعون فيه اعتبر أنه لا يحق للحاضنة المطالبة بتوفير مسكن وأجرة ممارسة الحضانة، إلا إذا كانت حاضنة الأكثر من ولدين، وأنه لا يوجد نص قانوني ولا اجتهاد للمحكمة العليا يقضي أو يؤيد ذلك من تاريخ صدور قانون الأسرة الجزائري، وأن النص الواجب التطبيق في موضوع توفير مسكن للممارسة الحضانة للحاضنة أو أجرة الحضانة هو نص المادة 72 من ق.أ.ج والتي لا تشير مطلقا إلى عدد المحضونين.

2- أن تكون الحاضنة هي المطلقة وهي أم المحضون، ذلك أنه لو كان من أسندت إليه المحكمة حق الحضانة هي الجدة أو العمة لا تستفيد من مسكن الحضانة، هذا ما يجعلنا نتساءل حول مدى ارتباط حق الاستفادة بمسكن الحضانة بالأم أو بالمحضون.

3- أن يكون للأب مسكن ملائم يمكن أن يمنحه للمطلقة لتمارس فيه الحضانة.

¹ - الأمر رقم 05-02، سالف الذكر.

² - عبد العزيز سعد، المرجع السابق، ص 230.

الفصل الثاني : الحقوق المالية للمطلقة الحاضنة و المحضون

ويقصد بالمسكن الملائم، السكن الذي تتوفر فيه الوسائل المساعدة للعيش: "المطبخ، الفراش، الكهرباء، الغاز، الماء الخ والأب ملزم به مهما كانت ظروف المادية والاجتماعية فهذه الأخيرة ليست من شأنها حرمان الحاضنة من حقها في المطالبة به. وتجدر الإشارة أنه حتى ولو كان للحاضنة سكن، لا يعفي ذلك الأب من واجب توفير المسكن أو من دفع بدل الإيجار باعتبارها من مشتملات النفقة¹.

الفرع الثاني: ضمانات توفير مسكن الحضانة

جاء المشرع الجزائري من خلال المادة 72 ق.أ.ج التي تنص «في حالة الطلاق، يجب على الأب أن يوفر، للممارسة الحضانة، سكنا ملائما للحاضنة، وإن تعذر ذلك فعليه دفع بدل الإيجار. وتبقى الحاضنة في البيت الزوجية حتى تنفيذ الأب للحكم القضائي المتعلق بالسكن»².

بضمانين يضمنان توفير سكن للحاضنة ومحضونها، تتمثل في:

- 1- بقاء الزوجة بمسكن الزوجية لغاية توفير الأب المسكن الحضانة، وهذا الإجراء قصد المشرع من خلال استحداثه دفع الأب إلى تنفيذ التزامه بتوفير المسكن الملائم خصوص عندما لا تجد الأم المطلقة بعد انتهاء العدة مكان تلجا إليه ولو بشكل مؤقت وريثما يوفر الزوج مسكنا للحضانة لكن السؤال الذي يمكن طرحه في هذا الصدد هو ما هو الأساس الشرعي والقانوني لبقاء الحاضنة في بيت الزوجية رغم كون الطلاق بائن، فالمطلقة تصبح أجنبية على مطلقها فكيف لأجنبية أن تقيم بيت رجل أجنبي عنها³.
- 2- دفع الأب بدل الإيجار للحاضنة في حالة تعذر توفير السكن الملائم لممارسة الحضانة.

¹ - عبد العزيز سعد، المرجع السابق، ص 331.

² - الأمر رقم 05-02، سالف الذكر.

³ - الغوثي بن ملح، قانون الأسرة على ضوء الفقه والقضاء، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 2008، ص 128.

الفصل الثاني : الحقوق المالية للمطلقة الحاضنة و المحضون

وقد فصلت المحكمة العليا في المسألة من قبل من خلال ما جاء بإحدى قراراتها التي تقضي أن الحكم على الطاعن بأن يسلم الحاضنة طابقاً من الفيلا التي يقيم فيها لممارسة الحضانة مع أنه أصبح أجنبياً عنها وعدم احترام القضاة للترتيب المشار إليه في المادة 72 ق.أ. ج يعد خطأ في تطبيق القانون.

المبحث الثالث: نفقة المحضون وحق الزيارة

من واجبات الأب على أولاده واجب النفقة، وذلك بحكم القانون والشرع، قوله تعالى: «...وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف...»¹، كما يحق للأخ زيارة ابنه المحضون وذلك لتفادي منع المحضون من والديه حتى ولو كانا مطلقين.

وعليه نقسم هذا المبحث إلى مطلبين كما يلي:

- نفقة المحضون (مطلب أول).
- حق الزيارة المحضون (مطلب ثان).

المطلب الأول: نفقة المحضون

لقد سار المشرع الجزائري على نفس منهج الأئمة الأربعة في أن نفقة الولد وسكنه تكون من ماله إذا كان له مال وإذا لم يكن له مال فليزِم الأب بأن ينفق على ولده وهذا ما نصت عليه المادة 75 ق.أ. ج التي تنص: «تجب نفقة الولد على الأب ما لم يكن له مال، فبالنسبة للذكور إلى سن الرشد والإناث إلى الدخول، وتستمر في حالة ما إذا كان الولد عاجزاً لآفة عقلية أو بدنية أو مزاولاً الدراسة، وتسقط بالاستغناء عنها بالكسب»².

¹ - سورة البقرة، الآية 233.

² - قانون رقم 84-11، سالف الذكر.

الفصل الثاني : الحقوق المالية للمطلقة الحاضنة و المحضون

ويسقط واجب النفقة على الأب المعسر، فلا بد أن يكون الأب قادرا وأن يكون الابن محتاجا للنفقة، إذا لم يكن له مال أو لكونه صغيرا أو ذا عاهة أو مزاولا للدراسة إلى أن يستغني عنها بالكسب¹.

فيما تظل البنت محل النفقة عليها من طرف الأب إلى غاية زواجها والدخول بها لتصبح النفقة بعد ذلك واجبة على الزوج.

وينتقل واجب النفقة من الأب إلى الأم في حالة:

- إذا كان الأب عاجزا والأم قادرة على النفقة.
- يجب أن يقوم بالدليل على عجز الأب وقدرته الأم على الإنفاق².

الفرع الأول: أحكام نفقة المحضون

يحدث الطلاق نظاما جديدا تتحدد فيه علاقة المحضون بوالده وتتضح فيه واجبات كل من الطرفين، فإن كان للأم حضانة الطفل وما يتعلق من التزامات معنوية، فإن على الأب واجبات كذلك من بين هذه الواجبات النفقة على الابن المحضون، ولكن استحقاق هذه النفقة يشترط في المنفق والمنفق عليه شروط، في حالة ما توفرت هذه الشروط، تجب على الأب نفقة المحضون، التي تشمل حسب نص المادة 78 من ق.أ.ج «الغذاء والكسوة والعلاج والسكن وأجرته، وما يعتبر من الضروريات في العرف والعادة»³.

أولاً: شروط استحقاق نفقة المحضون

إن الأب كمبدأ عام هو الملزم بالإنفاق على أولاده، ذكورا أو إناثا وذلك بحكم الشرع والقانون بقوله سبحانه وتعالى: «...وعلى المولود له رزقهن وكسوف بالمعروف...»⁴، كما نصت المادة 75 من ق.أ.ج «تجب نفقة الولد على الأب ما لم يكن له مال، فبالنسبة

¹- باديس ديابي، المرجع السابق ص 84.

²- مبروك المصري، المرجع السابق، ص 522.

³- قانون رقم 84-11، سالف الذكر.

⁴- سورة البقرة، الآية 233.

الفصل الثاني : الحقوق المالية للمطلقة الحاضنة و المحضون

للذكور إلى سن الرشد والإناث إلى الدخول وتستمر في حالة ما إذا كان الولد عاجزا لآفة عقلية أو بدنية أو مزاولا للدراسة وتسقط بالاستغناء عنها بالكسب»، وحتى يلتزم الأب بالإففاق يجب توفر الشروط التالية:

1- أن يكون الولد محتاجا، فقيرا، لا مال له

فإن كان للمولود ذكرا كان أو أنثى مال فنفقته من ماله، حتى وإن كان أبوه غنيا، كحصوله على هبة أو وصية مثلا، فلا يجب الإففاق على غير محتاج ومن ذلك نصت المادة 75 من ق.أ.ج «تجب نفقة الولد على الأب ما لم يكن له مال...»¹.

2- أن يكون المنفق ميسورا

فإن كان الأب غنيا أو قادرا على الكسب، وجبت عليه نفقة أولاده، وإن لم يكن له مال والقدرة على الكسب، وجب عليه الاكتساب، أما إذا كان معسرا تجب نفقته على غيره من الأصول أو الفروع، وإن كان عاجزا عن الكسب، فلا تجب عليه النفقة على فروع، ففانق الشيء لا يعطيه².

ينتقل في هذه الحالة واجب الإففاق إلى الأم حسب ما نصت عليه المادة 76 من ق.أ.ج التي جاء فيها "في حالة عجز الأب تجب نفقة الأولاد على الأم إذا كانت قادرة على ذلك". والإشكال الذي يطرح هو في حالة ثبوت عجز الأب وإعساره وعدم عمل الأم فمن يتكفل بالمحضون؟

هنا واجب النفقة ينتقل إلى الأصول وإلى أقارب الأولاد الآخرين، ولكن في حالة عدم قدرتهم؟³

برجعنا إلى قانون الأسرة وجدنا أن المشرع الجزائري لم يتطرق لهذه المسألة، إلا بعد 2015 حيث قد استحدث صندوقا خاصا أطلق عليه صندوق النفقة، وذلك بموجب القانون

¹- قانون رقم 84-11، المرجع نفسه.

²- عبد القادر بن حرز الله، المرجع السابق، ص 390.

³- عبد العزيز سعد، المرجع السابق، ص 106.

الفصل الثاني : الحقوق المالية للمطلقة الحاضنة و المحضون

رقم 01-15 المؤرخ في 04 يناير 2015 يتضمن إنشاء صندوق النفقة، وذلك بعد أن كان مزعما أن يكون في إطار تعديل قانون الأسرة، وقد جاء القانون مكونا من أربع فصول: أحكام عامة، إجراءات الاستفادة من المستحقات المالية، أحكام مالية، وأحكام نهائية¹.

حيث جاء في المادة 10 من هذا القانون يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 142-302 وعنوانه «صندوق النفقة»

وطبقا للفقرة الثالثة من نفس المادة فإنه يكون الوزير المكلف بالتضامن الوطني الأمر الرئيسي بصرف هذا الحساب الذي يسير في كتابات أمين الخزينة الرئيسي وأمناء خزائن الولايات.

أما عن إيرادات هذا الصندوق فهي حسب ما جاء في الفقرة الثانية من المادة 10 كما يلي:

- مخصصات ميزانية الدولة.
- مبالغ النفقة التي يتم تحصيلها من المدينين بها.
- رسوم جبائية، أو شبه جبائية، تنشأ وفقا للتشريع المعمول به لفائدة صندوق النفقة.
- الهبات والوصايا.
- كل الموارد الأخرى.

أما بالنسبة لطريقة الاستفادة من صندوق النفقة هي تكون حسب المادة 4 من هذا القانون عن طريق طلب قضائي، مرفق بملف يتضمن مجموعة من الوثائق أحيل بشأنها إلى قرار مشترك بين وزير العدل وحافظ الأختام والوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالتضامن الوطني، وهو القرار الذي لم يصدر بعد.

وطبقا للمادة 5 من هذا القانون «يبت القاضي المختص في الطلب بموجب أمر ولائي، في أجل أقصاه (5) أيام من تاريخ تلقيه الطلب».

¹ - قانون رقم 01-15 مؤرخ في ربيع الأول عام 1436هـ الموافق 4 يناير 2015، ج.ر، ع 1 مؤرخة في 16 ربيع الأول عام 1436هـ الموافق 7 يناير 2015.

الفصل الثاني : الحقوق المالية للمطلقة الحاضنة و المحضون

إن القاضي المختص المذكور هو رئيس قسم شؤون الأسرة المختص إقليمياً حسب ما جاء في المادة 2 من هذا القانون¹.

أما عن أجال صرف المستحقات فقد جاءت المادة 6 من هذا القانون تنص على أنه: «تتولى المصالح المختصة الأمر بصرف المستحقات المالية للمستفيد في أجل أقصاه خمسة وعشرون (25) يوماً من تاريخ تبليغ الأمر المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة 5 من هذا القانون لاسيما عن طريق تحويل بنكي أو بريدي».

كما جاءت الفقرة الثانية من المادة 6 لتتص على أنه: «تستمر المصالح المختصة في صرف المستحقات المالية للمستفيد شهرياً، إلى حين سقوط حقه في الاستفادة منها».

بالنسبة للأسباب التي بموجبها يمكن لمن له المصلحة اللجوء إلى الصندوق فقد حددتها المادة 3 من هذا القانون، وذلك كالتالي: «يتم دفع المستحقات المالية للمستفيد إذا تعذر التنفيذ الدفع أو عجزه عن ذلك أو لعدم معرفة محل إقامته، يثبت تعذر التنفيذ بموجب محضر يحرره محضر قضائي».

إن هذا النص يحدد النفقة المستحقة وهي النفقة المحكوم بها عن طريق أمر أو حكم قضائي، وهذا يعني أن الصندوق يتكفل بدفع مبالغ النفقة المحكوم بها بدلاً من المدين على أن يتم الرجوع عليه بعد ذلك من طرف الصندوق، وهذا ما جاء في المادة 9 من هذا القانون على أنه: «يتولى أمين الخزينة للولاية تحصيل المستحقات المالية لصالح صندوق النفقة من المدينين بالنفقة، بناء على الأمر بالإيراد تصدره المصالح المختصة وفقاً للأحكام المنصوص عليها في التشريع المعمول به»².

أخيراً إن هذا الصندوق جاء خصيصاً لحل مشاكل الأطفال المحضونين، والدليل على ذلك أن المستفيد الأول والذي يلجأ إلى طلب الاستفادة منه حسبما جاء واضحاً وصريحاً في القانون والتي حددت مصطلح المستفيد أو الدائن بالنفقة وأنه يشمل «الطفل أو الأطفال

¹ - قانون رقم 01-15، سالف الذكر.

² - قانون رقم 01-15، سالف الذكر.

الفصل الثاني : الحقوق المالية للمطلقة الحاضنة و المحضون

المحضون الممثلين من قبل المرأة الحاضنة في مفهوم قانون الأسرة، وكذلك المرأة المطلقة المحكوم لها بالنفقة».

تجدر الإشارة أن المشروع التمهيدي الذي كان مقترحا لتعديل قانون الأسرة قد كان أكثر صراحة بالحديث عن أجره السكن، حيث تم اقتراح مادة برقم 80 مكرر كما يلي: «دون الإخلال بالتشريع المعمول به يمكن دفع كل نفقة غذائية بما فيها أجره السكن المحدد بموجب حكم قضائي نهائي تعذر تحصيلها الكلي أو الجزئي بالطرق القانونية من قبل الصندوق...»، إلا أن التطبيق العملي هو الذي سيكشف ما إذا كان صندوق النفقة سيستجيب للطلبات الرامية إلى دفع المستحقات الخاصة بأجره السكن أم لا.

3- أن يكون المنفق عليه غير قادرا على الكسب

إذا كان الولد غير مكتسب وجب عليه الاكتساب، فالصغير المكتسب نفقته في كسبه، لا على أبيه.

أما إذا كان عاجزا عن الكسب فنفقته على أبيه والعجز عن الكسب يكون بإحدى الصفات التالية:

أ- **الصغر**: أي الصغير الذي لم يبلغ به صاحبه حد الكسب، أما الولد الكبير فلا تجب نفقته على أبيه إلا إذا كان عاجزا عن الكسب لآفة عقلية كالجنون أو العته أو آفة في جسمه، كالعمى والشلل وقطع اليدين أو الرجلين أو بسبب طلب العلم، أو بسبب انتشار للبطالة¹.

هذا ما جاء في ق.أ.ج في المادة 75 التي تنص: «تجب نفقة الولد على الأب ما لم يكن له مال، فبالنسبة للذكور إلى سن الرشد والإناث إلى الدخول وتستمر في حالة ما إذا كان الولد عاجزا لآفة عقلية أو بدنية أو مزاولا للدراسة وتسقط بالاستغناء عنها بالكسب»².

¹ - الغوثي بن ملحمة، المرجع السابق، ص 141.

² - قانون رقم 84-11، سالف الذكر.

الفصل الثاني : الحقوق المالية للمطلقة الحاضنة و المحضون

جاء في إحدى قرارات المحكمة العليا أنه تجب نفقة الولد على الأب ما لم يكن له مال

ب- الذكور: إلى سن الرشد ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفا للقانون ولما كان من الثابت في قضية الحال أن القرار المطعون فيه قضى بنفقة الابن البالغ من العمر 21 سنة لمدة سابقة، يكون قد خالف القانون ومنه يستوجب نقض القرار المطعون فيه¹.

ج- الإناث: تجب نفقة البنت على أبيها مهما بلغت حتى تتزوج ويدخل بها زوجها ولا يجوز للأب أن يجبرها على الاكتساب فإن اكتسبت سقطت نفقتها على الأب، وهذا ما جاء في ق.أ.ج في نص المادة 75 «تجب نفقة الولد على الأب ما لم يكن له مال، فالنسبة للذكور إلى سن الرشد والإناث إلى الدخول...»².

جاء قرار المحكمة العليا في هذا الصدد، أن نفقة البنت تظل واجبة على والدها ولازمة ولا تسقط عنه إلا بالدخول أو بالاستغناء عنها بالكسب³.

د - المرض المانع من العمل

كالعمى والشلل والجنون والعتة ونحوها حيث جاء في نص المادة 75 ق.أ.ج: «تستمر النفقة في حالة ما إذا كان الولد عاجزا لآفة عقلية أو بدنية...».

هـ- طلب العلم الذي يشغل عن التكسب

فالتطلب المتعلم حتى ولو كان قادرا على العمل والكسب، تجب نفقته على أبيه فمدة النفقة تبقى مستمرة إلى غاية الانتهاء من الدراسة⁴.

¹ - ق.م.ع صادر بتاريخ 1996/04/23، ملف رقم 136604، م. ق لسنة 1997، 02، ص 280.

² - قانون رقم 84-11، المرجع السابق.

³ - ق.م.ع صادر ب تاريخ 1996/04/23، ملف رقم 136604 م. ق، لسنة 2005، ع01، ص 282.

⁴ - عبد العزيز سعد، المرجع السابق، ص 106.

الفصل الثاني : الحقوق المالية للمطلقة الحاضنة و المحضون

ثانيا: تقدير نفقة المحضون

سنتطرق أولا إلى موقف الفقه الإسلامي من تقدير نفقة المحضون، بعدها إلى موقف المشرع الجزائري.

1- موقف الفقه الإسلامي في تقدير نفقة المحضون

لقد اتفق الفقهاء على تقدير النفقة على حسب الكفاية من الخبز والشرب والكسوة والسكن والرضاع وفي حدود طاقة الأب يسرا، وعسرا وعوائد البلاد.

طبقا لقوله تعالى: «لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفسا إلا ما آتاه»¹.

وقال النبي صلى الله عليه وسلم لهند بنت عتبة: "خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف".²

وعليه قد أوجب الفقهاء عند التقدير مراعاة الأحوال التالية:

1- حالة الزوج يسرا وعسرا.

2- حالة الأسعار ارتفاعا وانخفاضا.

وإن احتاج الولد إلى خادم يخدمه فعلى الوالد إخدمه، لأنه من تمام الكفاية³.

¹ - سورة الطلاق، الآية 07.

² - الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ج3، المكتبة التوفيقية للطباعة، مصر، القاهرة، 2008، ص 406.

³ - مصطفى محمد أمين حيدر الأتروشي، أحكام الزواج والطلاق في فقه الإمام ابن حزم الظاهري، د.ج، ط1، دار قنديل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 215.

الفصل الثاني : الحقوق المالية للمطلقة الحاضنة و المحضون

2- موقف المشرع الجزائري في تقدير نفقة المحضون

تنص المادة 79 من ق.أ. ج: «يراعي القاضي في تقدير النفقة حال الطرفين وظروف المعاش ولا يراجع تقديره قبل مضي سنة من الحكم»¹.

فطبقا لنص المادة المذكورة أعلاه فإن تقدير النفقة يخضع لسلطة القاضي التقديرية، وذلك حسب حال الطرفين عند الحكم، فإن كان فقيرا تكون النفقة تتماشى وظروفه المعيشية وإن كان غنيا كانت النفقة حسب قدرته المعيشية كذلك.

جاء في إحدى قرارات المحكمة العليا أن تحديد نفقات العدة والمتعة والنفقة الغذائية للزوجة المطلقة وأولادها المحضونين، وحق الحاضنة في السكن، تخضع لسلطة قضاة الموضوع التي خولها القانون، ولا رقابة للمحكمة العليا عليهم في ذلك:

على القاضي إذن ليكون أمر تقدير النفقة سهلا، عنصران أساسيان يجب عليه مراعاتها:

العنصر الأول: هو حال الزوج أثناء الحكم بالنفقة والعنصر الثاني: هو الظروف المعيشية وحسب نص المادة 78 من ق.أ. ج التي تنص على «تشمل النفقة: الغذاء والكسوة والعلاج، والسكن أو أجرته، وما يعتبر من ضروريات العرف والعادة»، وعليه فإن نفقة المحضون يجب أن تشمل طعام الطفل ولباسه، ومصاريف العلاج، ومصاريف المسكن وأجرته، وكذا مصاريف الدراسة، وكل ما يعتبر من الضروريات في العرف والعادة.

وحسب نص المادة 79 من ق.أ. ج «يراعي القاضي في تقدير النفقة حال الطرفين وظروف المعاش ولا يراجع تقديره قبل مضي سنة من الحكم»، فإنه إذا حدد القاضي النفقة بمبلغ معين، فإن هذا المبلغ لا يكون قابلا للمراجعة إلا بعد مضي سنة من الحكم بها².

¹ - القانون رقم 84-11، سالف الذكر.

² - مبروكة غضبان، النفقة بين التشريع والاجتهاد القضائي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع عقود ومسؤولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر بن عكنون، السنة الجامعية 2009-2010.

الفصل الثاني : الحقوق المالية للمطلقة الحاضنة و المحضون

كما يمكن المطالبة بالنفقة لمدة تتجاوز سنة قبل رفع الدعوى، وذلك تطبيقاً لما جاء بنص المادة 80 من ق.أ.ج التي تنص: «تستحق النفقة من تاريخ رفع الدعوى وللقاضي أن يحكم باستحقاقها بناء على بنية لمدة لا تتجاوز سنة قبل رفع الدعوى»¹.

وتجدر الملاحظة أن القاضي عندما يقدر النفقة يقدرها بحسب حال الأب عند الحكم، فإذا كان فقيراً قبله واغتنى وتحسنت حاله قدرت النفقة حسب غناه، وإن كان غنياً ثم أفقر فإن النفقة تقدر على أساس إعساره أما بالنسبة للنفقة السابقة، والتي تكون ديناً ثابتاً في ذمة المنفق فإن تقديرها يخضع لحالة المنفق وقت الاستحقاق، وليس وقت الأداء.²

الفرع الثاني: آثار الامتناع عن أداء النفقة

أولاً: آثار الامتناع عن أداء النفقة في الفقه الإسلامي

اختلف فقهاء الشريعة الإسلامية حول جزاء الأب المخل بالتزام النفقة على أولاده إلى قولان:

القول الأول:

ذهب المالكية والشافعية إلى القول بعدم حبس الوالد، بل يجبر على الإنفاق بوسائل أخرى، إكراماً لحق الأبوة.

القول الثاني:

يحبس الوالد وذلك خوفاً من تلف الولد، ففي الامتناع عن النفقة إملاك له وفي الحبس حمل على الإنفاق، لحفظ حياة الإنسان، وهو أمر واجب شرعاً، وهذا ما ذهب إليه الحنفية.

يظهر أن مذهب المالكية والشافعية في عدم حبس الوالد أليق بمقام الأبوة، وفي نفس الوقت يضمن للأبوة حقوقها، بوسائل أخرى غير الحبس.³

¹ - القانون رقم 84-11، سالف الذكر.

² - يوسف دلاندة، المرجع السابق، ص 185.

³ - أحمد الغندور، الطلاق في الشريعة الإسلامية والقانون، بحث مقارن، ط1، دار المعارف بمصر، دس من، ص 323.

الفصل الثاني : الحقوق المالية للمطلقة الحاضنة و المحضون

ثانيا: آثار الامتناع عن أداء النفقة في قانون الأسرة الجزائري

إذا امتنع الأب عن أداء النفقة المحكوم بها قضاء بحكم نهائي عن أدائها لأولاده وزوجته، باع القاضي من أمواله وأعطى المحكوم لها بذلك ما تنفق على نفسها وأولادها وإن كان معسرا وليس له مال ظاهر، كان للزوجة أن تطلب إلى القاضي حبس المدين بالنفقة ليحمله إلى أدائها.

ويعاقب تبعا لذلك الممتنع عن أداء النفقة المقررة قضاء لمدة شهرين من صدور الحكم الملزم بأداء النفقة بعقوبة من 6 أشهر حبس إلى 3 سنوات حبس وبغرامة من 50.000 دج إلى 300.000 دج حسب نص المادة 331 من ق.ع.ج¹، مع العلم أن القانون يفترض دائما أن عدم دفع الزوج للنفقة عمدي، ما لم يثبت العكس، كما أن إعسار الزوج مهما كانت صفته، لا يعد عذرا مقبولا لإعفائه من النفقة طبقا للفقرة الثانية من أحكام المادة المذكورة أعلاه.

ترفع الدعوى الخاصة بالنفقة أمام المحكمة بدائرة اختصاصها مسكن مستحق النفقة الذي هو الدائن بالنفقة طبقا لأحكام المادة 40 من ق.إ.م.إ.

ولإدانة الأب الممتنع عن أداء النفقة يجب إبراز عناصر التهمة، والمهلة التي امتنع فيها عن عدم الدفع، وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:

- 1- الامتناع العمدي عن أداء النفقة.
- 2- صدور حكم قضائي نهائي بدفع النفقة.
- 3- مرور شهرين عن تاريخ التسديد ولم يسدد الأب النفقة المحكوم بها للأولاد.

وجاء في ق.إ.م.إ. (08-09) في المادة 777 منه على أنه «يجوز الحجز على أجر أو المرتب بقيمة النفقة الغذائية إذا كان الدين المحجوز من أجله يتعلق بالنفقة الغذائية

¹ - القانون رقم 66-156، المؤرخ في 18 صفر عام 1386 هـ الموافق ل 8 يونيو 1966، المتضمن قانون العقوبات، جبر عدد 49 المؤرخة في 11 يونيو 1966، معدل ومتمم.

الفصل الثاني : الحقوق المالية للمطلقة الحاضنة و المحضون

للقصر أو الوالدين أو الزوجة أو كل من تجب نفقتهم قانونا وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تتجاوز الحجز نصف الأجر أو المرتب»¹.

ونصت المادة 779 الفقرة 03 على أنه «تبقى الديون المتعلقة بالنفقة الغذائية حق الأولوية على باقي الديون عند الاستفاء وفقا للترتيب المنصوص عليه في ق.م.ج.».

وتشير بأن المادة 993 فقرة 03 من ق.م.ج تنص على أن «النفقة المستحقة في نمة المدين لأقاربه، عن الأشهر الستة (6) الأخيرة»² من الديون التي لها امتياز على جميع أموال المدين من منقول وعقار.

نلاحظ اتفاق القانون الجزائري مع الفقه الإسلامي في معاقبة رب الأسرة عن التخلي عن التزاماته المادية، المتمثلة في النفقة، ومما يعيب القانون الجزائري في هذا الصدد هو إطلته لمدة الامتناع عن تقديم النفقة المقررة قضاء، والمقدرة بشهرين فأكثر، وكان الأجر ألا تتجاوز هذه المدة شهرا واحدا على الأكثر، وهذا حتى لا يلحق الأولاد العوز والحاجة والضرر جراء فقدانهم الأبسط ضروريات الحياة.

المطلب الثاني: زيارة المحضون

زيارة المحضون حق يعطى لمن سقطت منه حق الحضانة لمختلف أسباب السقوط، وعلى الطرف الآخر الذي يملك حق الحضانة أن يسمح للطرف الآخر من زيارة المحضون ورؤيته في الأوقات التي قضى بها القاضي وعدم المعارضة³.

¹ - قانون رقم 08-09، مؤرخ في 18 صفر 1428 الموافق ل 25 فبراير 2008، يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ج.ر. عدد 21، صادرة بتاريخ 23 أبريل 2008.

² - الأمر رقم 75-58، المؤرخ في 20 رمضان 1935 الموافق ل 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون المدني، جبر عدد 78 المؤرخة في 1975/09/30، معدل ومتمم.

³ - محمد سمارة، أحكام وأثار الزوجية، شرح مقارن لقانون الأحوال الشخصية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2008، ص 318.

الفصل الثاني : الحقوق المالية للمطلقة الحاضنة و المحضون

الفرع الأول: حق زيارة المحضون

أولاً: حق زيارة المحضون فقها

حق الأبوين بالمشاهدة أو الزيارة مقررا شرعا باتفاق الفقهاء، لصلة الرحم، ولكن اختلفوا نسبيا، بحسب تقدير المصلحة لكل من الولد والوالد الذي يكون ولده في حضانة غيره.

1- رأي الحنفية: يرى الحنفية أن الولد إذا كان عند الحاضنة فلأبيه حق رؤيته، بأن تخرج الصغير إلى مكان يمكن الأب أن يراه فيه كل يوم، وإذا كان الولد عند أبيه لسقوط حق الأم في الحضانة، أو لانتهاؤ مدة الحضانة، فلأمه رؤيته، بأن يخرجها إلى مكان يمكنها أن تبصر ولدها كل يوم، والحد الأقصى مرة كل أسبوع كحق المرأة في زيارة أولادها.

2- رأي المالكية: أن للأم أن ترى أولادها الصغار كل يوم مرة وأولادها الكبار كل أسبوع مرة، والأب مثل الأم في الرؤية قبل بلوغ سن التعليم، وأما بعد بلوغ سن التعليم فله الاطلاع عليه في نهاية الأسبوع وفي نصف أيام العطل.

3- رأي الشافعية: يرى أن المميز إن اختار أباه بعد تمييزه في سن التمييز، لم يمنعه من زيارة أمه، ويمنع الأب الأنثى من زيارة أمها إذا اختارته، والأم أولى منها بالخروج لزيارتها لسنها وخبرتها ولا يمنع الأب أم المحضون من زيارته ذكر أو أنثى، لأن في المنع قطعاً للرحم، لكن لا تطيل المكث، و يمكنها من الدخول، فإن بخل بدخولها إلى منزله، أخرجها إليها، والزيارة مرة في الأيام، إلا إن كان منزلها قريبا، فلا بأس من دخولها منزل الأب كل يوم فإن مرض المحضون، فالأم أولى بتمريضه، لأنها أهدى إليه، وأصبر عليه¹، من الأب والتمريض يكون في بيت الأب إن رضي به ، وإن لم يرضى يكون التمريض في بيتها، ويجب التجنب في الحالتين من الخلوة بها وكل من الحنايلة والشافعية قالوا: إن اختار المميز أباه، كان عنده ليلا ونهارا، ولا يمنع من زيارة أمه، ولا تمنع هي من تمريضه، وإن اختارها كان عندها ليلا، وعند أبيه نهارا ليؤدبه ويعلمه وأما البنت فتكون عند أبيها عند إتمام سن السابعة إلى يوم زفافها، ولا يمنع أحد الأبوين من زيارتها عند الآخر، لأن فيه حاملا على قطيعة الرحم ، ولكن من غير أن يخلوا الزوج بالأم، ولا يطيل المقام، لأن الأم صارت

¹ - محمود علي السرطاوي، شرح قانون الأحوال الشخصية ط2، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2007، ص220.

الفصل الثاني : الحقوق المالية للمطلقة الحاضنة و المحضون

بالبينونة أجنبية منه، وأن تختار الأم أوقات خروج الأب إلى معاشه، لكي لا يسمع كلامها ويتلذذ بسماعها¹.

ثانيا: حق زيارة المحضون قانونا

المحضون من طلاق لابد له أن يعيش مع أحد الوالدين ويغادره الثاني، لكون الزوجية القائمة بينهما انفكت وانحلت، إذا أسندت الحضانة لأحدهما، فإن الحق للأخر يكون في زيارة ابنه المحضون وذلك لمنع حرمان المحضون من والديه حتى ولو كانا مطلقين.

المادة 64 من ق.أ.ج أكدت على ذلك بنصها على: «... وعلى القاضي عندما يحكم بإسناد الحضانة أن يحكم بحق الزيارة»².

كان على القانون هذا عندما ألزام القاضي بأن يحكم بحق الزيارة أن يحدد معنى الزيارة، والحالات التي يمكن للقاضي أن يقضي بسقوط حق الزيارة بناء على طلب الحاضن.

بالتالي يمكن استنتاج بعض الدلالات من الجملة الأخيرة من هذه المادة أهمها³:

- أن المشرع الجزائري عندما رتب الحاضنين، خول لغيرهم حق الزيارة، وأن هذه الأخيرة جاءت على سبيل الوجوب وليس الجوازية والاختيار.
- الجملة الأخيرة أمرت القاضي بإعطاء حق الزيارة ولو غفل عنها المعني بالأمر، وأن الحكم يكون معيبا إذا نطق بإسناد الحضانة دون النص على حق الزيارة، ومنطلق ذلك ليس لمصلحة الغير بقدر ما هو مكرس لمصلحة المحضون الذي لا ينبغي أن ينقطع عنه أهله نهائيا.

¹ - محمود علي السرطاوي، المرجع السابق، ص 221.

² - أمر رقم 05-02، سالف الذكر.

³ - عبد العزيز سعد، المرجع السابق، ص 257.

الفصل الثاني : الحقوق المالية للمطلقة الحاضنة و المحضون

• حق الزيارة المنوط عليه في المادة لم يكن حصريا على الأب والأمر ممن لم تسند إليهم الحضانة، بل يتعدى الأمر إلى كل من له مصلحة مراعاة لمصلحة المحضون، فقد تقرر للجد وللعم أو الخال أو أي شخص آخر يهيمه أن يظل المحضون على صلة به. هذا وقضت المحكمة العليا في إحدى قراراتها: " من المقرر شرعا أنه كما تجب النفقة على الجد لابن الابن يكون له حق الزيارة أيضا¹.

ومن ثم فإن قضاة الموضوع لما قضوا بحق الزيارة للجد الذي يعتبر أصلا للولد وهو بمنزلة والده المتوفي، كما تجب عليه النفقة، يكون له أيضا حق الزيارة طبقا لأحكام المادة 77 ق.أ.ج التي نصت «تجب نفقة الأصول على الفروع والفروع على الأصول حسب القدرة والاحتياج ودرجة القرابة في الإرث»، فإن القضاة بقضائهم كما فعلوا طبقوا صحيح القانون².

فالمحكمة العليا من خلال هذا القرار وإن أعطت أحقية الجد لأب في الزيارة بالنفقة، إلا أنها توصلت في الأخير إلى أن الجد أصل، وما يحق للفرع يحق للأصل، وأن المادة 64 من ق.أ.ج نصت «الأم أولى بحضانة ولدها، ثم الأب، ثم الجدة لأم، ثم الجدة لأب، ثم الخالة، ثم العم، ثم الأقربون درجة مع مراعاة مصلحة المحضون في كل ذلك، وعلى القاضي عندما يحكم بإسناد الحضانة أن يحكم بحق الزيارة»، نستنتج منها أنها أعطت حق الزيارة ولم تحصر ذلك في أب المحضون أو أمه فحسب، ومن يحق له شرعا الزيارة كان له ذلك³.

الفرع الثاني: مكان الزيارة المحضون

يكون مكان الزيارة ذلك المكان الذي يتمتع فيه المحضون برعاية زائره ولو تطلب الأمر ساعات معدودات، ولذلك لا يمكن أن يكون مكان الزيارة يسبب حرجا للزائر لمسكن المطلقة مثلا، لأنها أصبحت أجنبية عنه.

¹ - عبد العزيز سعد، المرجع السابق، ص 258.

² - القانون رقم 84-11، سالف الذكر.

³ - الغوثي بن ملح، المرجع السابق، ص 139.

الفصل الثاني : الحقوق المالية للمطلقة الحاضنة و المحضون

ومن المقرر شرعا أنه لا يصح تحديد ممارسة حق الزيارة للزوج في بيت الزوجة المطلقة¹.

فعلى المحكمة تكليف الطرفين الاتفاق على مكان المشاهدة، وببذل القاضي جهده في ذلك بما يتفق مع النصوص الشرعية، ويحقق مصلحة أطراف الحضانة وهم الصغير ومن بيده الصغير ومن له حق المشاهدة، وبما لا يلحق الضرر بأحدهم، فإذا اتفقا حكمت به، أما إذا لم يتفقا أو كان المدعى عليه غائبا تفوض المحكمة مأمور الإجراء الذي تقيم الحاضنة في منطقتة بتحديدتهما، حيث استقر اجتهاد القضاء على أن مكان المشاهدة هو مكان إقامة الحاضنة ولا تجبر على إرساله إلى خارج محل إقامتها ليراه طالب المشاهدة، فإن تعذر تحديد مكان المشاهدة بمكان إقامة الحاضنة بعد التحري عن ذلك تحدد المحكمة المختصة أقرب مكان للحاضنة حتى لا يلحقها ضرر².

الفرع الثالث: ميعاد الزيارة المحضون

تتم الزيارة على العادة نهارا لا ليلا مرة في كل أسبوع بالنسبة للأم ومرة في كل شهر بالنسبة لغيرها، وعند التنازع يقوم بتحديد ميعاد الرؤية أو مكانها ويكلف من عنده الولد إحضاره ليراه الآخر فيه وإذا امتنع عن إحضاره أجبره عليه³.

¹ - بوسنة محمد وآخرون، التطبيق والخلع، مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في القانون، قسم الحقوق، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، السنة الجامعية، 2010، 2011، ص 58.

² - مأمون محمد أبو سيف، اجتهادات قضائية في مسائل الأحوال الشخصية، د.ط، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2010، ص 229.

³ - رمضان علي السيد وجابر عبد الهادي، المرجع السابق، ص 604.

الفصل الثاني : الحقوق المالية للمطلقة الحاضنة و المحضون

خلاصة

حددت للمطلقة الحاضنة حقوق خاصة باعتبارها حاضنة، في الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري، تتمثل هذه الحقوق في: أجره الحضانة والرضاع، ومسكن المحضون.

تعد الحضانة من واجبات الأبوين مادامت العلاقة الزوجية قائمة، وفي حالة انفصالهما بطلاق فإن أم المحضون تستحق أجره عن حضانتها وإرضاع محضونها.

يؤدي أجره الحضانة المكلف بنفقة المحضون، وفقا لتقدير قاضي المحكمة الذي يأخذ بعين الاعتبار الظروف المادية والاجتماعية لكل حالة على حدى.

لم يتطرق المشرع الجزائري إطلاقا إلى أجره الحضانة، مما يستلزم علينا حسب المادة 222 من ق.أ.ج الرجوع إلى أحكام الشريعة الإسلامية، أما بالنسبة لأجره الرضاع فقد جعلت مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية الرضاع عنصر من عناصر النفقة الواجبة على الأب لابنه، وهو مجبر على تهيئة المرضعة، ودفع أجره الرضاعة، إلا أنه وبتفحصنا لقانون الأسرة الجزائري نجده لم يتطرق لأحكامها، مما يجعلنا نطبق المادة 222 من ق.أ.ج، وعليه إذا ما حدث وطلبت الأم أجره الرضاع فإن القاضي عليه أن يستجيب لطلبها، هذا حتى وإن لم ينص المشرع صراحة في قانون الأسرة على ذلك.

اختلف فقهاء الشريعة الإسلامية في مدى وجوب مسكن الحاضنة للحاضنة والشروط الواجب توفرها للتمتع به إلا أن قانون الأسرة اعتبر حق الحاضنة في الاستفادة من سكن الحضانة حق مقرر قانونا والتزاما يقع على عاتق الأب، عند توفر شروط محددة، تتمثل في صدور حكم قضائي نهائي بطلاقها يتضمن إسناد الحضانة إليها، أما الشرط الثاني فيتمثل في أن يكون للأب مسكن ملائم يمكن أن يمنحه للمطلقة لتمارس فيه الحضانة، كما أقرت ضمانات قانونية تضمن للحاضنة وللمحضون الحق في السكن، تمكن في دفع الأب بدل الإيجار للحاضنة، وفي حالة تعذر توفير السكن الملائم لممارسة الحضانة وبقاء الزوجة بمسكن الزوجية لغاية توفير الأب المسكن الحضانة، وفي هذا الإطار نصت المادة 72 من ق.أ.ج المعدلة بالأمر رقم 05-02 سنة 2005 على أنه في حالة الطلاق يجب على الأب

الفصل الثاني : الحقوق المالية للمطلقة الحاضنة و المحضون

أن يوفر لمن حكم لها القضاء بحق الحضانة سكنا ملائما لتمارس فيه حق الحضانة مع المحضون، وإن تعذر عليه توفير السكن فعليه دفع بدل الإيجار.

من واجبات الأب على أولاده واجب النفقة، وذلك بحكم الشرع والقانون وهذا الحق يبقى مستمرا حتى بعد الطلاق، وتسمى هذه النفقة بنفقة المحضون التي تعتبر من الحقوق المالية للأبناء على الأب، يقدرها القاضي حسب يسر وعسر الأب، لقوله تعالى: "لينفق ذو سعة من سعته"، والتي تشمل وفق نص المادة 78 من ق.أ. ج: "الغذاء والكسوة والعلاج والسكن والأجرة وما يعتبر من الضروريات في العرف والعادة".

وفي حالة امتناع الأب عن أداء النفقة، قررت عقوبات عليه سواء في الفقه الإسلامي أو التشريع الجزائري.

تجدر الإشارة إلى أنه استحدث المشرع الجزائري صندوقا خاصا أطلق عليه صندوق النفقة، ذلك بموجب القانون رقم 15-01 المؤرخ في 4 يناير 2015 يتضمن إنشاء صندوق النفقة، وذلك بعد أن كان مزعما أن يكون في إطار تعديل قانون الأسرة، وقد جاء مكونا من أربع فصول: أحكام عامة، إجراءات الاستفادة من المستحقات المالية، أحكام مالية، وأحكام نهائية، الذي جاء خصيصا لحل مشاكل الأطفال المحضونين، إلا أن التطبيق العملي هو الذي سيكشف ما إذا كان صندوق النفقة سيستجيب للطلبات الرامية إلى دفع المستحقات الخاصة بأجرة السكن أم لا.

خاتمة

ان موضوع الحقوق المالية بعد الطلاق من أهم المواضيع التي تخص المجتمع والتي يحتاج أي فرد إلى معرفتها والاطلاع عليها، وعلى هذا الأساس قمنا بدراسة هذا الموضوع والتعمق فيه أكثر.

عند دراستنا الموضوع الحقوق المالية للمرأة المطلقة استخلصنا عدة نتائج، حيث نجد أن المشرع اعتمد على أحكام الشريعة الإسلامية، وآراء الفقهاء على اختلافهم في بعض المفاهيم فقد جاءت كل من الشريعة الإسلامية وكذا قانون الأسرة الجزائري، ببعض الحقوق للمرأة المطلقة وهي كل من المتعة، الصداق، التعويض عن الطلاق التعسفي، نفقة الحضانة.

المشرع الجزائري لم يأتي بتعريف صريح للمتعة هذا ما يجعلنا نتجه إلى تعاريف الشريعة الإسلامية باعتبارها مصدر من مصادر قانون الأسرة الجزائري.

من خلال تمعننا في قانون الأسرة نجد أن المشرع لم يتطرق إلى نفقة المتعة، بل جاء في المادة 52 منه ونصت على الطلاق التعسفي وبالرجوع إلى اجتهادات القضاة نجد أنهم اعتبروا أن المتعة هي نفسها التعويض عن الطلاق التعسفي.

فيما يخص الصداق نجد أن المشرع في المادة 16 منه نص على أن الزوجة المطلقة تستحق الصداق كاملا بالدخول وتستحق نصفه عند الطلاق قبل الدخول، أما بالنسبة للشريعة الإسلامية فقد ذكر الفقهاء أن الزوجة المطلقة تستحق الصداق المسمى كاملا بالدخول الحقيقي.

فبالنسبة للعدة فالمشرع لم يعرفها صراحة إلا أنه يمكن استنتاج التعريف من خلال المواد التي تتعلق بالعدة وهي 58-59-60 من قانون الأسرة الجزائري، إن القانون الجزائري نص على نفقة المعتدة من طلاق ولم يفرق بين الطلاق الرجعي والطلاق البائن، فنص المادة 61 جاءت عامة، ومما نلاحظ أن المشرع الجزائري تبنى مذهب المالكية الذي تقتضي أن نفقة المعتدة إذا كانت من طلاق رجعي لا تسقط بخروجها من البيت ولو خرجت بدون إذن زوجها.

لقد اعتبر المشرع أن الطلاق لا يثبت إلا بحكم وهذا حسب المادة 49 من قانون الأسرة والطلاق الذي صدر من طرف القاضي يكون بائنا وهذا حسب المادة 50 من نفس القانون.

المطلقة الحاضنة لها حقوق خاصة بها تتمثل في أجرة الحضانة والرضاع وسكن لممارسة الحضانة حسب المادة 72 قانون الأسرة الجزائري، وكذا لها الحق في النفقة والإسكان طيلة فترة العدة تطبيقاً لنص المادة 61 من قانون الأسرة الجزائري كما أن لها أيضاً نفقة الإهمال بنص المادة 80 من قانون الأسرة الجزائري ونفقة المتعة والتعويض عن الضرر اللاحق بها في حالة تعسف الزوج في الطلاق طبقاً للمادة 52 من ق.أ.ج.

التوصيات

بعد الدراسة النظرية للموضوع في ضوء ما توصلنا إليه من نتائج، يمكن تقديم جملة من الاقتراحات التي من شأنها أن تساهم ولو بقدر محدود في توضيح أكثر لهذه الحقوق وذلك بهدف استقرار قانون الأسرة الجزائري بهذه الاقتراحات هي:

- فرض المتعة لكل مطلقة عدا من طلقت قبل الدخول وقد فرض لها مهر، فلها نصف ما فرض لها والتزام بأحكام المتعة فيما ورد في الشريعة الإسلامية حيث أن ضرر الطلاق يلحق المطلقة سوءاً كان الطلاق تعسفياً أو غير تعسفياً.
- مصير الطلاق بعد انحلال الرابطة الزوجية مهّد في حال إعسار الأب وعدم عمل الأم لهذا يجب على المشرع الجزائري إيجاد حل اجتماعي يحمي به الطفل، ولقد استحدث صندوقاً أطلق عليه صندوق النفقة، وذلك بموجب قانون رقم 01-15 المؤرخ في 04 يناير 2015 يتضمن إنشاء صندوق النفقة، وذلك بعد أن كان مزعماً أن يكون في إطار تعديل قانون الأسرة، فالإسراع بتطبيق صندوق النفقة يبقى من أهم الحلول الآتية التي تفرض ضرورتها بحدّة في وقت التي يحتم فيه منطلق الأولويات نظراً لخطورة ظاهرة الطلاق.
- ضرورة منح الحاضنة غير الأم مسكناً لممارسة الحضانة، رعاية لمصلحة المحضون.

قائمة المصادر المراجع

1- القرآن الكريم

ثانياً : قائمة المراجع

أ- الكتب

- 1- إبراهيم عبد الرحمان ابراهيم، الوسيط في شرح قانون الأحوال الشخصية، الزواج والفرقة وحقوق الأقارب، د.ج، د.ط، دار الثقافية للنشر والتوزيع، عمان 1999.
- 2- أحمد علي الجردات، الوسيط في شرح قانون الأحوال الشخصية الجديد، الزواج والطلاق، د.ج، دار القنديل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 3- أحمد فراج حسن، أحكام الأسرة في الإسلام، الطلاق، الخلع، حقوق الأولاد، نفقة الأقارب وفقاً لأحداث التشريعات القانونية، د.ج، د.ط، دار الجامعية الجديدة للنشر الإسكندرية، 2004.
- 4- الغندور أحمد، الطلاق في الشريعة الإسلامية والقانون، بحث مقارنة، د.ج، دار المعارف بمصر، د.س.ن.
- 5- الغوثي بن ملح، قانون الأسرة على ضوء الفقه والقضاء، د.ج، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 2008.
- 6- المصري مبروك، الطلاق وأثاره من قانون الأسرة الجزائرية، دراسة فقهية مقارنة، د. ج، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- 7- بلحاج العربي، الوجيز في شرح القانون الأسرة الجزائري، مقدمة، الخطبة، الزواج، الطلاق، الميراث، الوصي، ج1، الزواج والطلاق، طه، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005.
- 8- جميل فخري محمد جانم، أثار عقد الزواج في الفقه والقانون، د.ج، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 9- دلاندة يوسف، دليل في قضايا شؤون الأسرة، الزواج والطلاق، د.ج، ط2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

- 10- ديابي باديس، أثار فك الرابطة الزوجية، التعويض، النفقة، العدة، حضانة، متاع، د.ج دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2008.
- 11- رسمية عبد الفتاح موسي الدوس، دعوى التعويض عن الطلاق التعسفي في الفقه الإسلامي، د.ج، دار القنديل للنشر، عمان، الأردن، 2010.
- 12- رمضان علي السيد الشرنباطي وجابر عبد الهادي سالم الشافعي، أحكام الأسرة الخاصة، بالزواج والفرقة وحقوق الأولاد في الفقه الإسلامي والقانون والقضاء، دراسة القوانين الأحوال الشخصية في مصر ولبنان، د.ج، ط2، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2011.
- 13- صقر نبيل، قانون الأسرة نسا وفقها وتطبيقا، د.ج، د.ط، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، د. سن.
- 14- شامي أحمد، قانون الأسرة الجزائري، طبقا لأحداث التعديلات، د.ج، د.ط، دراسة فقهية ونقدية مقارنة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2010.
- 15- عبد العزيز سعد، قانون الأسرة الجزائري في توبة الجديد، شرح أحكام الزواج والطلاق بعد التعديل، د.ج، ط4، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- 16- عبد الفتاح تقية، قانون الأسرة، مدعما بأحدث الاجتهادات القضائية والتشريعية، دراسة مقارنة، د.ج، د.ط، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2012.
- 17- عبد القادر بن حرز الله، الخلاصة في أحكام الزواج والطلاق، د.ج، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.
- 18- عبير ربحي شاكرك القدومي، التعسف في استعمال الحق في الأحوال الشخصية، د.ج، دار الفكر الناشر والموزعون، عمان، الأردن، 2007.
- 19- مأمون محمد أبو سيف، اجتهادات قضائية في مسائل الأحوال الشخصية، د.ج، د.ط، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2010.
- 20- محمد بن ابراهيم بن عبد الله التويجيري، مختصر في الفقه الإسلامي في ضوء القرآن والسنة، د.ج، ط14، السعودية، 2012.
- 21- محمد عليوي ناصر، الحضانة بين الشريعة والقانون، د.ج، دار الثقافة للنشر، عمان، الأردن، 2010.

- 22- محمد سمارة، أحكام وأثار الزوجية، شرح لقانون الأحوال الشخصية، د.ج، دار الثقافة، للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
- 23- محمد كمال الدين إمام، الزواج والطلاق في الفقه الإسلامي، د.ج، د.ط، دار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، الإسكندرية، د.سمن.
- 24- محمود علي السرطاوي، شرح قانون الأحوال الشخصية، د.ج، ط2، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2007.
- 25- مصطفى ابراهيم الزلمي، أحكام الزواج والطلاق في الفقه الإسلامي المقارن، دراسة مقارنة بالقانون، د.ج، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2011.
- 26- مصطفى الشلبي، أحكام الأسرة في الإسلام، دار الجامعية، د. ج، ط4، د.ب.ن، 1983.
- 27- مصطفى محمد أمين حيدر الأتروشي، أحكام الزواج والطلاق في الفقه الإمام ابن حزم، د.ج، قنديل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

ب- أطروحات ومذكرات

1-الأطروحات:

- ألغات ربيحة، الحقوق الزوجية على ضوء الاجتهاد القضائي الجزائري، أطروحة الدكتوراه في الحقوق، جامعة الجزائر كلية الحقوق، 2011.

2-المذكرات:

- 1-بن عائشة لخضر، إثبات الحقوق المالية لزوجين، دراسة مقارنة نقدية تحليلية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون، كلية الحقوق جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية، 2008-2009.
- 2-غضبان مبروكة، النفقة بين التشريع والاجتهاد القضائي، مذكرة من أجل الحصول على شهادة الماجستير في القانون، فرع عقود ومسؤولية، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، السنة الجامعية، 2009-2010.

- 3-مبروكة مقنانه، الخطبة وأثار العدول عنها، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، فرع العقود والمسؤولية، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، السنة الجامعية، 2008-2009.
- 4-بلقاسم صونية، الأثار المادية للطلاق في ظل الشريعة الإسلامية وقانون الأسرة الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق، قسم القانون الخاص، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، تاريخ المناقشة، 2012، 2013.
- 5-بوسنة محمد، بن حمودة يوسف، العجروود وليد، كمال عثمان بن الصغير سامية، رويح سمية، محمدي مديحة، كحلات ريمة، التطليق والخلع، مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في القانون، قسم الحقوق، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، السنة الجامعية، 2010/2011.
- 6-بوفيس محمد، عبدي عماد الدين، قطيش وفاء، شباح غنية، شلوش صباح، كريوي هاجر، مرغيت عمار، إثبات الطلاق في ظل الفقه والقضاء الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم القانونية الإدارية، قسم كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم القانونية والإدارية، جامعة جيجل، السنة الجامعية، 2011.
- 7-جلال نضال، جودي لبني، ذويبي شهيناز، معتوق فلة، النزاع حول متاع البيت في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في الحقوق، قسم قانون الخاص، جامعة سطيف -2، السنة الجامعية، 2013-2014.
- 8-حيدب نور الدين، التعسف في استعمال الحق قبل وبعد قيام الزوجية، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في القانون، قسم القانون الخاص، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، السنة الجامعية، 2014-2015.
- 9-قاري عبد الوهاب، غناي سفيان، الحقوق المالية للمرأة المطلقة فقها وقانونا، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في القانون، قسم القانون الخاص، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، السنة الجامعية، 2013-2014.

ج- القرارات والمجلات

1-المجلات:

- ق.م. ع، صادر بتاريخ 1996/04/23، ملف رقم 136604، م.ق، لسنة 1997،
ع2.
- م.إ.ق، غ.أ.ش، ع خاص، الجزائر، 2001.
- ق.م. ع، صادر بتاريخ 2005/02/12، ملف رقم 318418، م.ق لسنة 2005،
ع01.
- ق.م. ع، صادر بتاريخ 2006/07/12، ملف رقم 368660، م.ق سنة 2006،
ع.أ.ش، ع01.

د- النصوص القانونية

- أمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 هـ الموافق 8 يونيو 1966،
يتضمن قانون العقوبات، ج.ر عدد 49 مؤرخة في 11 يونيو 1966، معدل ومتمم.
- أمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان 1935 الموافق ل 26 سبتمبر 1975
المتضمن القانون المدني، ج.ر عدد 78 المؤرخة في 30/09/1975، معدل ومتمم.
- قانون رقم 84-11 مؤرخ في 09 رمضان عام 1404 هـ، الموافق ل 09 يونيو سنة
1984 يتضمن قانون الأسرة، ج.ر عدد 24 مؤرخة في 12 جوان 1984، معدل
ومتتم.
- قانون رقم 08-09 مؤرخ في 18 صفر 1428 الموافق ل 25 فبراير 2008،
يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ج.ر 21، صادرة بتاريخ 23 أبريل
2008.
- قانون رقم 15-01 مؤرخ في 13 ربيع الأول عام 1436 هـ الموافق 4 يناير 2015،
يتضمن صندوق النفقة، ج.ر، ع1 مؤرخة في 16 ربيع الأول عام 1496 هـ الموافق
7 يناير 2015.

الفهرس

الصفحة	العنوان
أب	شكر إهداء مقدمة
04	الفصل الأول: الحقوق المالية المطلقة
04	المبحث الأول: حق المطلقة في النفقة والسكن
04	المطلب الأول: الحق في نفقة العدة والسكن
05	الفرع الأول: نفقة ومسكن المعتدة من طلاق رجعي
06	الفرع الثاني: نفقة ومسكن المعتدة من طلاق بائن
06	أولا: المالكية والشافعية
06	ثانيا: الحنابلة
07	ثالثا: الحنفية
07	الفرع الثالث: نفقة ومسكن المعتدة في قانون الأسرة الجزائري
08	المطلب الثاني: نفقة الإهمال
08	الفرع الأول: المقصود بنفقة الإهمال
08	أولا: في الشريعة
08	ثانيا: في قانون الأسرة الجزائري
09	الفرع الثاني: تاريخ استحقاق نفقة الإهمال
10	الفرع الثالث: حالة حرمان المرأة من نفقة الإهمال
11	المبحث الثاني: متعة المطلقة وتعويضها عن الضرر اللاحق بها الطلاق التعسفي
11	المطلب الأول: متعة المطلقة
11	الفرع الأول: تعريف المتعة

11	أولاً: لغة
12	ثانياً: اصطلاحاً
12	الفرع الثاني: مشروعية متعة الطلاق
12	الفرع الثالث: أسباب متعة الطلاق
13	أولاً: متعة الطلاق غير معلة
13	ثانياً: متعة الطلاق معلة
14	الفرع الرابع: تقدير المتعة
15	المطلب الثاني: التعويض عن الطلاق التعسفي وحكم الهدايا المتبادلة في فترة الخطوبة
15	الفرع الأول: التعويض عن الطلاق التعسفي
15	أولاً: التعويض عن الطلاق في الفقه الإسلامي
16	ثانياً: التعويض عن الطلاق في قانون الأسرة الجزائري
18	ثالثاً: شروط التعويض عن الطلاق التعسفي
20	الفرع الثاني: حكم الهدايا المتبادلة في فترة الخطوبة
20	أولاً: حكم الهدايا المتبادلة في فترة الخطوبة فقهاً
21	ثانياً: حكم الهدايا المتبادلة في فترة الخطوبة قانوناً
22	ثالثاً: الاختلاف بين المخطوبين في كون المرسل هدية أو مهر
23	المبحث الثالث: حق المطلقة في المهر وفي متاع بيت الزوجية
23	المطلب الأول: حق المطلقة في المهر
23	الفرع الأول: مفهوم المهر
24	أولاً: لغة
24	ثانياً: اصطلاحاً
24	ثالثاً: قانوناً
25	الفرع الثاني: دليل مشروعية المهر
25	أولاً: في الكتاب

25	ثانيا: في السنة
25	ثالثا: في الإجماع
26	الفرع الثاني: حالات استحقاق المطلقة للمهر
26	أولا: استحقاق المطلقة المهر كاملا
27	ثانيا: استحقاق المطلقة لنصف المهر
28	ثالثا: استحقاق المطلقة مهر المثل
30	الفرع الرابع: حالات استحقاق المطلقة للمهر المؤجل
31	المطلب الثاني: حق المطلقة في متاع بيت الزوجية
31	الفرع الأول: التعريف بمتاع البيت الزوجية
31	أولا: لغة
32	ثانيا: اصطلاحا
32	الفرع الأول: قسمة متاع البيت الزوجية
32	أولا: حكم متاع بيت الزوجية في الفقه الإسلامي
33	ثانيا: حكم متاع بيت الزوجية في قانون الأسرة الجزائري
34	ثالثا: النزاع في متاع بيت الزوجية
الفصل الثاني: الحقوق المالية للمطلقة الحاضنة والمحضون	
42	المبحث الأول: أجر الحاضنة والرضاع في الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري
43	المطلب الأول: أجره الحاضنة
43	الفرع الأول: أجره الحاضنة في الفقه الإسلامي
44	أولا: نطاق استحقاق أجره الحاضنة
45	ثانيا: تاريخ استحقاق أجره الحاضنة
47	ثالثا: سقوط الحق في استحقاق أجره الحاضنة
47	الفرع الثاني: أجره الحاضنة في قانون الأسرة الجزائري
47	المطلب الثاني: أجره الرضاع

47	الفرع الأول: أجره الرضاع في الفقه الإسلامي
47	أولاً: استحقاق الأم لأجره الرضاع
48	ثانياً: تاريخ استحقاق أجره الرضاع
9	ثالثاً: مقدار أجره الرضاع
49	الفرع الثاني: أجره الرضاع في القانون الجزائري
50	المبحث الثاني: مسكن الحاضنة
50	المطلب الأول: أحكام تمتع الحاضنة بمسكن الحضانة في الفقه الإسلامي
50	الفرع الأول: رأي الفقه الحنفي
50	الفرع الثاني: رأي المالكي
51	المطلب الثاني: حكم تمتع الحاضنة بمسكن الحضانة في ظل قانون الأسرة
51	الفرع الأول: شروط تمتع الحاضنة بمسكن الحضانة
52	الفرع الثاني: ضمانات توفير مسكن الحضانة
53	المبحث الثالث: نفقة المحضون وحق الزيارة
55	المطلب الأول: نفقة المحضون
55	الفرع الأول: أحكام نفقة المحضون
58	أولاً: شروط استحقاق نفقة المحضون.
59	ثانياً: تقدير نفقة المحضون
63	الفرع الثاني: آثار الامتناع عن أداء النفقة
63	أولاً: آثار الامتناع عن أداء النفقة في الفقه الإسلامي
64	ثانياً: آثار الامتناع عن أداء النفقة في قانون الأسرة الجزائري
64	المطلب الثاني: زيارة المحضون
65	الفرع الأول: حق زيارة المحضون
66	أولاً: حق زيارة المحضون فقهاً
67	ثانياً: حق زيارة المحضون قانوناً
68	الفرع الثاني: مكان الزيارة المحضون

69	الفرع الثالث: ميعاد الزيارة المحضون
73	خاتمة
75	قائمة المراجع
	الفهرس

ملخص :

الطلاق ظاهرة اجتماعية متفشية، لذا الشرع والقانون الجزائري أعطوا حقوقا مالية للمطلقة الحاضنة ومحضونها لحمايتهم من التشتت والضياع ومن تعسف الزوج في استعمال حقه، ونظم المشرع الجزائري هذه الحقوق المالية ضمن نصوص قانونية منها : حق النفقة والسكن التي يقدرها القاضي حسب يسر وعسر الزوج، أعدت للأب عقوبات في حالة امتناعه عن أداء النفقة سواء في الفقه الاسلامي أو التشريع الجزائري.

استحدث المشرع الجزائري صندوق النفقة لحل مشاكل الأطفال المحضونين في سنة

2015.

Summary :

Divorce is a widespread social phenomenon, so Islamic Sharia and Algerian law gave financial rights to the divorced woman who nurtures and her incubator to protect them from fragmentation and loss, It is the abuse of the husband's right , The Algerian legislator regulated these financial rights in legal provisions The right to alimony and housing, valued by the judge according to the material condition of the husband , Algerian legislation and Islamic jurisprudence have prepared punishment for father if he refuses to pay expenses, The Algerian legislator introduced the Alimony Fund to solve the problems of children in custody in 2015.